جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية   التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر

دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر 867

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

شراد نادية   وهراني مجدوب

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.محمد عيسى محمود	أستاذ محاضر- أ -	جامعة مستغانم
مقررا	مجدوب وهراني	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	دقيش مختار	أستاذ مساعد - أ -	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2018/2017

الإهداء

إلى نور بصري وبصيرتي ونبراس عقلي، إلى من هام بهما قلبي.

إلى رمز الأبوة ومفخرة عزتي ومثلي الأعلى وقلب الأسرة النابض...أبي.

إلى ينبوع الحنان إلى التي امتلأ قلبي بحنانها وعلمتني أبجديات الحياة فكانت خير المدارس إلى من تعجز كل كلمات الشكر والوفاء عن شكرها...أمي. وإلى أخي العزيز أحمد.

إلى كل صديقات وأصدقائي الذين وقفو بجانبي ولو

بكلمة تشجيع إلى كل من أحبني وأحبتهم في الله

وتمنى لي النجاح والتفوق

نادية

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله-سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد.

في البداية أحمد الله عزوجل وأشكره لأنه ألهمني الصبر وأعطاني القدرة على إكمال هذه المذكرة، ولا أنسى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما وكافة أفراد أسرتي على الدعم المعنوي الذي قدموه لي فليجازيهم الله ألف خير.

وأتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل" وهراني مجدوب" على تكرمه بالإشراف على مذكرتي المتواضعة وعلى دعمه وتشجيعه الكبير لي.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة مذكرتي وعلى ما أبدوه من ملاحظات ومقترحات حولها.

كما أتقدم بالشكر إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر على المعلومات التي أفادوني بها وعلى رأسهم المديرة والمكلف بالزبائن وكل من ساعدني ولو بكلمة فليجازهم الله ألف خير.

وفي الأخير أخص بالشكر أعز صديقاتي بالدرجة الأولى وكل زملائي وزميلاتي وكل من ساهم وساعد ونصح وأرشد من قريب أومن بعيد وسهوت عن ذكر فضله وشكره.

الفهرس

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

قائمة المختصرات:

الرقم	الرمز	المعنى
1	PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
2	FRNDA	صندوق الضبط والتنمية الفلاحية
3	BADR	بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية
4	FAO	الأمم المتحدة للتغذية والزراعة
5	BNA	البنك الوطني الجزائري

الملخص:

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في إقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي هي أمة جديرة بالإحترام لأنها تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، ويمكن القول أنه بإعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى، حيث يعتبر التمويل الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع.

قامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع، والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، ومن بين هذه الآليات والتي ركزت عليها دراستنا هي تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنمية من 2000 إلى 2019، والتي لها أثر ملموس في إحداث تغيرات إيجابية في القطاع وتحقيق تقدم في نسب النمو الفلاحي، ورغم التطورات التي تميز بها القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات وقدرته الكبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مختلف أقطار العالم المتقدم أو الدول النامية على حد سواء، إلا أننا نجده يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق إستمراره وتقليل من فعاليته.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، الدعم الفلاحي، البرامج التنموية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

Résumé:

Le secteur agricole est le nerf le plus sensible dans les économies du monde.Un pays qui se soucie de son secteur agricole pour assurer une vie décente à sa population en maximisant la production agricole est une nation respectable parce qu'elle tient compte des besoins de la population et de la nécessité d'atteindre un certain niveau de sécurité alimentaire. On peut dire que c'est le secteur qui affecte largement les autres secteurs, en plus d'être affecté par les changements dans d'autres secteurs, où la finance est le moteur de ce secteur car il est très important pour le succès de la politique de développement de promouvoir ce secteur.

Le gouvernement algérien a mis en place un certain nombre de structures et de programmes d'appui à ce secteur visant à promouvoir et à développer ce secteur et à en réduire les problèmes, notamment le financement du secteur agricole dans le cadre des programmes de développement 2000-2019. Changements positifs dans le secteur et progrès des taux de croissance agricole Malgré les évolutions qui distinguent le secteur agricole des autres secteurs et sa grande capacité à réaliser le développement économique et social dans différents pays développés ou en développement, nous sommes confrontés à de nombreux problèmes. Obstacles qui entravent sa poursuite et réduisent son efficacité.

Mots clés: Financement agricole, Soutien agricole, Les programmes de développement, Le plan national de développement agricole.

المقدمة

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية، وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية والجغرافية والمناخية لهذه الدولة مما يجعل القطاع الفلاحي العصب الحساس لأن له أهمية ودورا في تطوير الإقتصاد الوطني وتنمية، وفي الآونة الأخيرة عرف هذا القطاع تطورا تنظيميا سواء من حيث القوانين أو الهياكل أو البرامج وتم ذلك وفق مقتضيات التغير الإجتماعي، وتحولات الإقتصادية، وخاصة بعد الظروف التي مرة بها الدولة من إنخفاض أسعار البترول وإنخفاض سعر صرف الدولار، أدى إلى إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج ومدخلات الإنتاج الوسطية (البذور، الأسمدة، المبيدات،......) وإرتفاع المديونية الخارجية التي كانت عائق في تحقيق الأهداف المسطرة لمخططات التنمية الزراعية.

حيث يستوجب مرونة وتنوع طرق في إجراءات التمويل لأنه يعتبر الوسيلة المحركة للمستثمرات الفلاحية حتى يلعب الإئتمان الفلاحي دورا محفزا لإنعاش المشاريع الإقتصادية، ولذلك إنتهجت الجزائر سياسة زراعية تعتمد على الدعم القطاع الفلاحي من لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين ورفع المنتوجات الزراعية والمساهمة في الإنتاج العالمي.

وبالتالي صدرت عدة قوانين لتنظيم هذا القطاع من أجل تنظيمه والنهوض به وإعادة إعتبار للفلاح وزيادة مردوديته مع إستغلال كل إمكانياته المتاحة له حيث عرفت الجزائر تحول تدريجي من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق حيث بدأة بتجربة قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية سنة 1987 لكن هذه الإصلاحات لم تستجب إلى تطلعات الجزائر خاصة في تحسين الظروف المعيشية والإكتفاء الذاتي ولهذا قررت الحكومة بتطبيق برامج تنموية للنمو بهذا القطاع كبديل عن قطاع المحروقات وكانت بداية ببرنامج الإنعاش الإقتصادي 2004- 2001 ثم برنامج دعم النمو 2005- 2009 وثم برنامج الخماسي للتنمة 2010- 2014 وكذلك برنامج الخماسي الجديد للنمو 2019- 2015 والمسى بالإقتصاد الأخضر حيث ركزت هذه البرامج على النهوص بالإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ماهي الصعوبات التمويلية التي تواجه كل من البنوك وأصحاب المستثمرات الفلاحية؟ "

ومن هذه الإشكالية يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية للإحاطة بالبحث:

1. فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي؟
2. ماهو نوع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
3. ماهو الإختلاف بين الضمانات المقدمة للإئتمان الفلاحي؟
4. ماهي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي؟
5. ماهي أهم البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع وترقية والحد من مشاكله؟

الفرضيات:

1. تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل.
2. يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
3. تختلف الضمانات المقدمة بإختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجال تسديده.
4. أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي.
5. إهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الدائمة له وهذا ناتج عن التحولات التي عرفتها في هذا المجال خاصة خلال السنوات الأخيرة.

أهداف البحث:

- ✓ التعرف على التمويل الفلاحي في الجزائر
- ✓ التعرف على القروض التي يمنحها القطاع الفلاحي
- ✓ الوقوف على المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.
- ✓ التعرف على البرامج التنموية التي شاهدتها الجزائر.

دوافع وأهمية البحث:

إن إختيارنا لهذا الموضوع "**قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر**" ينبع من إهتمامنا بتعدد البرامج التنمية والإجراءات التحفيزية للقطاع الفلاحي للنهوض بالإقتصاد وتبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر للإمكانات المتوفرة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، كذالك الإمكانات المالية خاصة في وقت البحبوحة المالية ومع إنخفاض أسعار البترول وإنخفاض المداخيل أصبح ولابد من البحث عن قطاع بديل عن المحروقات وكانت الفلاحة هي البديل.

الدراسات السابقة:

- كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000- 2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق ونتائج المخطط الوطني وما مدى فعالية على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي عامة، وقد سمحت النتائج المتحصل عليها بقياس الأثر الإقتصادي والإجتماعي لذه السياسة..

- دلال بن سمينة، **"التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990- 2000) دراسة حالة بنك BADR** وكالة بسكرة"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

من أسباب هذه الدراسة البحث عن الخلل الموجود عند تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي ومحاولة الوقوف على مدى فعالية القوانين الصادرة للإصلاح خاصة قانون النقد والقرض إعتبار العشرية الأخيرة (1990- 2000) محصلة هامة لإصلاح كل من الجهاز البنكي والقطاع الفلاحي، تبرير المواقف والقرارات في القطاع الفلاحي، يرجع فشله لنقص الأموال اللازمة للقيام بنشاطه وإمتناع الجهاز البنكي بتقديمها إياه إعتبار البنوك محور التطور الإقتصادي وسيلة فعالة للتحقيق التنمية.

ومن نتائج هذه الدراسة القرارات التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول نهوض بالقطاع الفلاحي بدلا من وضع سياسة عقلانية محكمة تعتمد على نموذج تنمية يلائم وضعية الإقتصاد في تلك الفترة، عملية الهيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصيص البنكي وتركيز إهتمامات البنوك إن فعالية القطاع الفلاحي الجزائري تقتضي توسيع حدود أغلبية المستثمرات.

منهجية البحث:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة، ونظرا لأهمية الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، فعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وإعتمدنا المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي الخاص بدراسة تطبيقية لحالة قرض إستثماري(التحدي).

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا البحث هي قلة المراجع وقدم الكثير منها وعدم حصولنا على إحصائيات اللازمة للبرنامج التنموي الأخير (2015- 2019) رغم محاولاتنا الكثيرة دون جدوى، وهذا لا يعني عدم حصولنا على البعض منها.

صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات.

محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان حول التمويل الفلاحي من تعريف،من أنواع وتصنيف وأهداف وشروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي، أما في المبحث الثاني تطرقنا فية إلى مفهوم الدعم الفلاحي وأثر الدعم الفلاحي، أما المبحث الثالث فكان يخص قوانين المستثمرات الفلاحية وبعض نقائص وعيوب القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني: قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان حول تمويل القطاع الفلاحي في إطار الإنعاش الإقتصادي(2000- 2004)، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى تمويل القطاع الفلاحي في إطار

البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، أما المبحث الثالث فكان يخص أهداف برنامج الإقتصاد الأخضر والحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر.

الفصل الثالث: قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى القروض الموجهة لتمويل المستثمرات الفلاحية، أما المبحث الثالث فقمنا بدراسة تطبيقية لقرض التحدي.

الفصل الأول

نظرة عامة حول تمويل المستثمرات الفلاحية

تمهيد:

تعد فعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تجميع الإدخارات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الإقتصادية أساس نجاح النظام الإقتصادي في الوقت الحاضر، خاصة مع قلة مصادر التمويل.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الإكتفاء الذاتي،حيث إستفاد القطاع منذ عام 2000 بمخطط يتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، الذي يندرج ضمن مسعى إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الإقتصادية العالمية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

1- **المبحث الأول:** أساسيات حول التمويل الفلاحي.
2- **المبحث الثاني:** الدعم الفلاحي.
3- **المبحث الثالث:** المستثمرات الفلاحية ونقائص وعيوب القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل الفلاحي.

يعتبر التمويل حاجة ضرورية للإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لايكفيها لإنجازها فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الأخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات لنهوض بهذا القطاع و إزدهاره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأنواعه.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي.

" هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة و تحسين دخول المزارعين وتحسين معيشتهم "[1]

" التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة إستغلال أراضيهم وكذلك إستصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على إقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة بإستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة"[2]

ثانيا:أنواع التمويل الفلاحي.

1. **التمويل الذاتي**:إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين إنطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجؤ إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى و تعذرها على تمويله.
2. **القروض البنكية**: وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة و محددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل نيابة عن العميل لدى الغير.

وقد تتمثل هذه القروض البنكية في القروض الزراعية (القروض الفلاحية).

1.2- **مفهوم القروض الفلاحية**: وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الزراعي الجاري و الأجهزة و الأبنية. [3]

---

[1] شويخي هناء ، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقيمية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013/2012، ص23.

[2] نفس المرجع، ص23.

[3] مصطفى رشدي شيحة،**النقود والمصارف و الإئتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص116.

2.2- **طبيعة الإئتمان الفلاحي:** إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:[1]

- الطبيعة الإحتمالية و المتغيرة للإنتاج و الدخل و الأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة و كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج؛
- تفتيت الملكية و تعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال و تنوع العلاقات الإنتاج الفلاحي؛
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية و ضرورة إمتداد الائتمان إلى الملكية و المرافق الأساسية و تصنيع الريق؛
- إرتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية لتصدير؛

3.2- **ضمانات الائتمان الفلاحي:**

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك بإختلاف مبلغ القرض و الغرض منه و آجاله فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير و المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن إستخدام القروض أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البنايات السكنات الريفية ....الخ. و بالإضافة إلى ضمانات المذكورة يبقى الإئتمان بحاجة إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة و أهمها التأمين على الحياة و التأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد.....).[2]

4.2- **مخاطر الائتمان الفلاحي:**

يواجه الائتمان الفلاحي جملة من المخاطر نذكر منها:[3]

[1] شويخي هناء، نفس المرجع سابق ذكره،ص24.

[2] معوش إيمان بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة، سنة 2015/2014، ص ص 70-71.

[3] دلال بن سمينة عزيزة بن سمينة، **مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات المؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،يومي 21-22نوفمبر 2006، ص3.

- تأثير العوامل الجوية (البرودة،الحرارة،السيولة) و البيولوجية(الآفاق،الأمراض) على الحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشئ الذي ينعكس غلى الفلاحين، فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء إقتراضهم الأموال؛
- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي ليس في صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة؛
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية و قانون تناقص الغلة؛
- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجر ظهور المحصول الزراعي يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله و قدرته على سداد القرض؛
- وجود أخطاء في السياسة الإئتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

5.2- **الأهمية الإقتصادية للإقراض الفلاحي:** وتتمثل فيما يلي:[1]

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛
- زيادة الكفاءة:يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- التكيف مع الظروف الإقتصادية المتغيرة: قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزراعة كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار و تزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات و التغيرات؛
- مواجهة التقلبات الموسمية و السنوية في الدخل و النفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة و بيع الإنتاج يتم في فترة معيتة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلية و الخارجية لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات و لذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.
- الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر الزراعية فالطقس و السعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا؛

3.التمويل التعاوني:

وهو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية و الجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما مالكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة.[2]

---

[1] شويخي هناء، نفس المرجع،ص 25.

[2] علي محمود فارس وآخرون،**أسس الإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص ص 293-294.

1.3- مصادر التمويل التعاوني: وتتمثل في كل مايلي[1]

- **رأس المال الإحتياطي:** ويقصد به الرأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب و من جانب أخر تحتفظ به من أجل دعم مركزها المالي و قدرتها على الإقتراض و زيادة خدماتها و التوسع في مشاريعها ، ويتكون من المبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لايقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهبات و المساعدات؛
- **الإحتياطات الأخرى:** بالإضافة إلى رأس المال الإحتياطي يوجد بالجمعية إحتياطات أخرى كإحتياطي إستهلاك المكائن و المعدات و المنشأت و غيرها من الموجودات وإحتياطي التعويض على العمال و المستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها، و بعض الإحتياطات تحمل على حساب المصروفات و بعضها يؤخذ من حساب الإحتياطات؛
- **العوائد على التعامل:** تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة وهي تحصيل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد و التسويق و التموين المنزلي و التشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية؛
- **الوافرات و الودائع:** وهي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضائها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة و تكون الوديعة إما جارية أو لأجل وفي العادة الودائع الجارية من الأعضاء فقط، أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة؛
- **رأس المال الدوار:** يتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة و لمدة زمنية طويلة نسبيا وهذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية؛
- **الهبئات و المساعدات:** الكثير من الجهات تقدم لبعض الجمعيات التعاونية الهبات و المساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية أو تستخدمها كرأسمال تشغيل في أعمالها وتكون في صورة الموجودات الثابتة و التي تبقى عند الجمعية كرأس مال دوار فلا تعتبر دخلا و إنما تحول إلى رأس مال إحتياطي خاص؛
- **السندات:** عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة و قوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة و هذا في بعض الدول و قد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية و تكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء؛
- **القروض من المصادر التعاونية:** تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركة التعاونية، بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى و في هذه الحالة تكون شروط الإقتراض يسيرة مقارنة مع الإقتراض من مصادر أخرى غير تعاونية؛

[1] علي محمود فارس وآخرون،**أسس الإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، مرجع سابق ذكره، ص ص 301-306.

✓ **القروض و المصادر الخارجية:** تتوجه الجمعيات التعاونية إلى المصادر الخارجية وقد تتحصل الجمعية على قروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ إستحقاقها و عادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائدة، وقد يكون التمويل في شكل مساهمة في رؤوس أموال الجمعيات أو في شكل ودائع تودعها الدولة لدى الجمعيات أو تقوم بشراء السندات التي تطرحها.

المطلب الثاني: تصنيف وأهداف التمويل الفلاحي.

أولا: تصنيف التمويل الفلاحي.

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعاير التالية:[1]

1- **التصنيف بحسب إستعمالتها الرئيسية:**

a) **القروض العقارية:** و الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري و الصرف وإستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في مزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل؛

b) **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور و الأسمدة و مواد العلف و الآلات والماشية؛

c) **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية؛

d) **القروض الإستهلاكية:** تستعمل على السلع و الخدمات و التي لا تتصل إتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر؛

2- **التصنيف حسب أجال القروض:**

a) **القروض القصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد إحتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور و الأسمدة و الأشتال و دفع أجور العمال و الحراثة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من السنة إلى سنتين؛

b) **القروض المتوسطة الأجل:** وهي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من السنة إلى الخمس سنوات؛

c) **القروض طويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الإستثمار فيها لإسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي وإقامة المنشأت والمباني والمصانع وحفر الآبار ومشاريع الإستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

[1] هناء شويخي ، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقيمية**، مرجع سابق ذكره، ص ص 27-30.

3- **التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف:** يمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

- ❖ قروض الزراعات الروية؛
- ❖ قروض الزراعات البعلية (المطرية)؛
- ❖ قروض الثروة الحيوانية؛
- ❖ قروض المكينة الزراعية؛
- ❖ قروض التصنيع الزراعي؛
- ❖ قروض الإسكان الريفي؛
- ❖ قروض التسويق الزراعي.

4- **التصنيف حسب الجهات المستفيدة:** ويشمل كل من :

- ❖ قروض الأفراد؛
- ❖ قروض التعاونيات؛
- ❖ قروض الشركات؛
- ❖ قروض القطاع العام.

5- **التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي:** يتضمن الأنشطة التالية

- ❖ البستنة.
- ❖ المحاصيل الحقلية.
- ❖ الثروة والتي تتضمن الماشية على إختلاف أنواعها.
- ❖ الثروة السمكية.
- ❖ محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

6- **التصنيف حسب نوع الضمانات:**[1]

- ❖ **قروض غير مضمونة:** وتكون غير مضمون بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.
- ❖ **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث...الخ.
- ❖ **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي و العقارات .

7- **التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:**

[1] شويخي هناء، أنظر المرجع أعلاه.

- **القروض الإيجابية:** وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض و الفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض إقتصادي بجانب ذلك.
- **القروض المحايدة:** وهي تتضمن شكلين الأول الإستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح و الخسارة و الثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لأخر ويترتب عليها إستخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.
- **القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترتب على إستخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

8- تصنف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:

- قروض الأقارب أو المعارف.
- قروض المستثمرين الأفراد.
- قروض المصارف التجارية.
- قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.
- قروض مصاريف الجمعيات التعاونية.
- قروض الوسطاء والتجار.
- قروض شركات التأمين.

ثانيا: أهداف التمويل الفلاحي.

يمكن إستعراض التمويل الفلاحي من خلال مايلي:[1]

- ✓ زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الإحتياطات المختلفة.
- ✓ المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والإستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- ✓ زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة إئتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- ✓ إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والإستثمار.

[1] هناء شويخي، مرجع سابق ذكره، ص 27.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعى الأسس التالية:[1]

- تهيئة المناخ المناسب لإستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القرض؛
- أخذ النظام الإئتمان بعين الإعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة ؛
- منح الإئتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليس لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الإقتراض؛
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الإستفادة من القروض وإستخدامها في الوقت المناسب؛
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه مؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛
- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها إحتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الإئتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛
- يجب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما إمتدادها إلى متابعة إستخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد إستلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا لدفع؛
- يجب على البنوك التأكد من أن إستخدام القروض الممنوحة سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

[1] هناء شويخي، مرجع سابق ذكره ، ص30.

المبحث الثاني: الدعم الفلاحي.

إنتهجت الجزائر سياسة زراعية تع
الغذائي، تحسين و رفع المنتوجات الزراعية، المساهمة في الإنتاج العالمي لهذا القطاع و من أجل تحقيق هذه الأبعاد يجب على الدولة إتباع إستراتيجية تنموية فعالة و هذا ما حاولت القيام به من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

المطلب الأول:حول الدعم الفلاحي.

1-مفهوم الدعم الفلاحي:

هو عبارة عن المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNDRA) و هي تشجيع الفلاحين على الإستثمار و تحديد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة و العمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح و التركيبة المالية للمشروع .[1]

الإستثمار الكلي = المساهمة الذاتية + القرض البنكي + الدعم المقدم من طرف الصندوق.

2-الظروف التي مر بها الدعم:

تميز دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام بإحتياجاته في مجال الإستغلال و الإستثمار، و ذلك بين مزارع القطاع العمومي و بين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج و الدعم الغير المباشرة من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، و رغم هذا فقد عجز قطاع الفلاحة على تغطية الطلب الوطني من المنتوجات الفلاحية خاصة السلع الغذائية الأساسية (كالحبوب البقول الجافة، الحليب) حيث بلغت الفجوة الغذائية دورتها بالقيمة و الكمية .

أما في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الأول عام 1991 و منح مزارعه حرية تسويق منتوجاتها إلا أنها بقيت نسبة من المزارع العاجزة تدور حول 75% إلى 1986 بمبلغ قدره 1821 مليون دج في السنة تتحمله الدولة في كل مرة، أما في منتصف الثمانينات فكانت الجزائر تعيش أزمة مالية مما جعل الدولة غير قادرة على الإستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج و الإستهلاك، حيث شرعت في عدة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تقليص الإنفاق العام و تخفيض عجز الموازن في هذا القطاع الفلاحي من خلال المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن التحرير التدريجي لأسعار المنتوجات و مستلزمات الإنتاج الزراعي و في سنة 1983 بموجب هذا المرسوم تم الشروع في تقليص دعم الدولة للقطاع الفلاحي، حيث إستمرت إدارة الدولة في التخلي عن دعم القطاع إلى غاية إصلاح 1987 النتضمن إعادة تنظيم المزارعين المنتجين بها بإستثناء الأراض التي بقيت ملكا للدولة،

[1] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2006/2005،ص 115.

حيث منحت الفلاحين حق الإنتفاع بها مقابل دفع أتاوة يحددها سنويا قانون المالية و بهذا الإصلاح تخلصت الدولة من عبئ القطاع العام.

ثم جاء قانون رقم 89-12 بتاريخ 5 جويلية 1989 المتضمن شروط السلع و الخدمات و آليات الضبط الإقتصادي بواسطة الأسعار و الذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة إلى الإنتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل الإنتاج فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعارها، و لكن دعم الدولة للقطاع تواصل من خلال هذا القانون المتمثل في آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي شمل 7 سلع بالنظر إلى أهميتها الغذائية.[1]

غير أن دعمها لم يعد من خزينة الدولة بل عن طريق صندوق التعويض الذي يمول من حصيلة الرسوم عند الإستيراد و عند الإنتاج الوطني لبعض المواد. لقد أظهر الواقع أن تطبيق آلية دعم الأسعار عند الإنتاج تميز بغموض أصبح من الصعب تقدير الدعم الحقيقي، و لم يكن له إلا أثر محدود على قطاع الفلاحة

*إن الأسعار الدنيا للمواد المصنفة إستراتيجية لم يستفد منها إلا صنف محدود جدا من المستثمرات الفلاحية و تشكيلة ضيقة من المواد (الحبوب و البقول الجافة) .

*غياب النص التنظيمي لضبط الأسواق لم يسمح للمنتجين عندما يكون السوق غير ملائم بالإستفادة من الأسعار المضمونة.

*النشر المتأخر للأسعار الدنيا المضمونة المرتبط بطبيعة النصوص التنظيمية (المراسيم) لم يكن له أثر على توجيه الإنتاج.

*إن تثبيت أسعار دنيا مضمونة على أساس تكاليف الإنتاج المعيارية، له مفعول محدود في التحريض على تحسين الإنتاجية بإستعمال الأساليب الحديثة و عوامل التكثيف الزراعي.

*إن الإتفاقية التي و قعتها الجزائر في 03 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ثم إتفاق ستاند باي في أفريل 1994 أدى إلى الألغاء التام للدعم في نهاية سنة 1995 (إلى الخبز و الحليب).[2]

المطلب الثاني:أثر الدعم الفلاحي.

أ- أثر إلغاء الدعم الفلاحي.

لقد ظهرت أثار إلغاء الدعم الفلاحي على كل ما يلي:[3]

---

[1] هناء شويخي، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية وتقيمية-** ، مرجع سابق ذكره، ص ص 60-61.

[2] رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003، ص ص 202-203.

[3] رابح زبيري، نفس المرجع سابق ذكرة، ص ص 203-204.

1-على أسعار وسائل و مستلزمات الإنتاج: عرفت أسعار جميع مستلزمات الإنتاج (بذور ، أسمدة) إرتفاعا متواصلا منذ بداية سنة 1983 ليصبح مهولا مع بداية سنة 1991 التي إقترح فيها إلغاء الدعم نهائيا والإنتقال إلى الأسعار الحقيقية، بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 97% كما شهدت أسعار وسائل الإنتاج (ألآت، معدات ...) إرتفاعا حادا بمعدلات أكبر من أسعار مستلزمات الإنتاج الوسيطية، بحيث تم رفع أسعار معظم أنواع العتاد الفلاحي مرتين خلال سنة 1991 مما جعل المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي تشكو من كساد منتوجاتها التي لم تعد أسعارها في متناول القدرة الشرائية للفلاحين، رغم حاجتهم الماسة لمختلف أنواع العتاد والتجهيزات اللازمة للتكثيف الزراعي.

2- على التمويل والقرض الفلاحي: ترجم تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة على مستوى التمويل بالجزئين التاليين:

- حصر التمويل بقروض الخزينة منذ 1987 في الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار إكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح، وفلاحي المناطق الجبلية، أما تمويل المستثمرات فأصبح يعتمد على الموارد الخاصة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أصبح يتعامل معها وفق قواعد تجارية محضة، ترتب عنها إنخفاض مستمر في القروض الممنوحة والمحققة.

الجدول رقم(I- 1): الأهداف العينية لبرامج الإستثمارات الفلاحية الدعمة

التخصيص	1999/1998	2000	الفروق
الري	-	62.365هـ	-
تكثيف الحبوب	180.000هـ	544.326هـ	364.326هـ
زراعة الزيتون	10.762هـ	36.336هـ	25.574هـ
زراعة الحمضيات	3.639هـ	8.432هـ	7.793هـ
زراعة الكروم	4.974هـ	26.438هـ	21.464هـ
أنواع أخرى	5.841هـ	49.659هـ	43.818هـ

المصدر: زبيري رابح، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ديسمبر 2003.

- وقف العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية، التي عرفت إبتداءا من 1990/05/02 إرتفاعا عنيفا ومفاجئا بحيث أصبحت تتراوح بين 13% و23.5% بالنسبة للقروض القصيرة و القروض المتوسطة الأجل، وبين 15%و 23.5% للقروض الطويلة الأجل (حسب فرع الإنتاج) فيما بين 1990/05/02 و 1992/10/01 بعد أن كانت تتراوح بين 4% و6% لجميع أنواع القروض خلال الفترة 1986-1990.
- لقد كان لإرتفاع معدلات الفائدة وطأة شديدة على الفلاحين الذين أصبحوا يتخوفون من الإقتراض، نظرا لإرتفاع كلفته، خاصة وأنه كان على المقترض في حالة إرتفاع معدل الفائدة، أن يدفع الفائدة الجارية يوم تسديد القرض وليست تلك التي أمضى عليها العقد.

3- **على الجباية الفلاحية:** بعد إعفاءه لسنوات طويلة من الجباية، شهد قطاع الإنتاج الفلاحي تطبيق ضريبة مباشرة على دخل المستثمرات أنشأها قانون المالية لسنة 1984 في شكل «مساهمة وحيدة فلاحية contribution unique agricole » بمعدل 4% من الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 60ألف دج، وفي مجال الجباية غير المباشرة،أخضعت جميع وسائل ومستلزمات الإنتاج الفلاحية لإتاوة جزافية وأخرى جمركية بنسبة 2% و4% على الترتيب من سعرها على أساس caf يضاف إليها (حسب الحالات وتبعا لأحكام قانون المالية) حقوق الجمارك ورسوم إضافة بالنسبة لبعض وسائل ومستلزمات الإنتاج، كتحديد حقوق الجمارك عند الإستيراد بـ: 25% لمواد الصحة النباتية و 15% لقطع الغيار و3% للمواد البيطرية والأدوات الصغيرة .

كما أدخل قانون المالية لسنة 1991 الرسم التعويضي بنسبة موحدة 25% تسري على جميع التجهيزات الفلاحية التي تستورد والإنتاج الفلاحي.

4- **على إستخدام تقنيات ومستلزمات الفلاحة العصرية :** إن الآثار السلبية لإلغاء الدعم على العناصر الثلاثة السالفة الذكر،تولد عنها تراجع ملحوظ في استخدام مستلزمات الفلاحة العصرية، ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال المؤشرات التالية:[1]

- ✓ إنخفاض متوسط كمية الأسمدة المستعملة سنويا 517ألف طن خلال 1986/84إلى 290ألف طن خلال 1994/92.
- ✓ إنخفاض نسبة البذور المحسنة من مجموع البذور المسلمة للفلاحين من 56% خلال الموسم 1981/80 إلى 27% 1994/93.
- ✓ إنخفاض متوسط كمية مواد الصحة المستعملة سنويا من 16.5 ألف هكتار خلال 1984/84 إلى 9.6ألف طن خلال 1994/92.
- ✓ إنخفاض مساحة بساتين المثمرة الهشة fragile من 624ألف هكتار خلال 1984/80 إلى 572ألف هكتار خلال 1994/90، وبالمقابل إرتفاع بساتين الأشجار المقاومة rustique في نفس الفترة من

[1] رابح زبيري، أنظر المرجع أعلاه.

140ألف هكتار إلى 159ألف هكتار، لأن الصنف الأول يحتاج إلى مدخلات (أسمدة، علاج،...) وعناية أكبر.

- ✓ إنخفاض نسبة المساحة المزروعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من 47.1% خلال 1987/83 إلى 40.9% خلال 1993.

ثانيا: أثر العودة إلى الدعم الفلاحي.

نتيجة للآثار السلبية الناتجة عن إلغاء الدعم الفلاحي والاستجابة لنداء الفلاحين قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع الفلاحي وفق سياسة جديدة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة للفلاحين المنتجين عوض تقديم الدعم للجميع وهذا من يظهر من خلال مايلي: [1]

- ✓ **تخفيض نسب الفوائد على القروض:** بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص مبلغ مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15.5% للقروض القصيرة الأجل 17.5% للقروض المتوسطة والطويلة الأجل على أن يتحمل الفلاح المقترض 8% و6% على الترتيب ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين(في جويلية 94 وماي 97) وتحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك، أما في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم توسيع وتكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDR ليشمل هذا الصندوق منح القروض بدون فوائد وتقديم إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برامج ونشاطات تندرج في المحاور التالية:
  - تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروعه.
  - تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
  - إستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم.
- ✓ **إنشاء صناديق متخصصة للدعم:** من بين أثار العودة إلى الدعم الفلاحي تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها 09 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي، حيث تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة تقوم بصرفها كدعم على الفلاحين.[2]
- ✓ **الإعانات (الإعفاءات) الجبائية و شبه الجبائية:** في إطار تشغيل الشباب و تشجيعه على إمتهان النشاط الفلاحي قامت الدولة بتقديم تسهيلات جبائية و شبه جبائية للمؤسسات المصغرة و الوحدات الفلاحية المتخصصة وذلك من خلال مرحلتي تنفيذ المشروع كما يلي :

1 - خلال تنفيذ المشروع :يستفيد أصحاب المشروع من:

- الإعفاء من TVA لشراء تجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع؛

[1] رابح زبيري، نفس المرجع سابق ذكره، 204-205.

[2] نفس المرجع، ص 205.

- تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية ل 8% على الإكتسبات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و إضافات البناءات.

2- خلال مرحلة إستغلال المشروع : يستفيد المشروع إبتداء من تاريخ إنطلاقه لمدة تمتد من 3 إلى 6 سنوات من التسهيلات التالية :[1]

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني؛
- الإستتفادة من 7% المعدل المنخفض لإشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسات المصغرة.

[1] رابح زبيري،مرجع سبق ذكره، ص 206.

المبحث الثالث: المستثمرات الفلاحية ونقائص وعيوب القطاع الفلاحي.

بعد النتائج السلبية لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي من ضعف الإنتاج والإنتاجية وسوء التسيير، واللامبالاة وتراكم حجم المديونية، وتحمل الدولة جميع أعباء القطاع إلى جانب مشاكل أخرى كانت وليدة النظام الإقتصادي السائد آنذاك كتهميش القطاع الزراعي أمام الخيارات الصناعية، وسيطرة العقلية البيروقراطية الإدارية وطول مدة تنفيذ القرارات التي تميزت بنوع الإرتجالية حولت الفلاح من صاحب مهنة إلى أجير غير مرتبط دخله مباشرة بإنتاج الأرض،جاء إصلاح وقانون 1987 الذي وفر المناخ العام للعمل الفلاحي وفق أطر عقلانية ونحرر من خلالها ممن القيود الإدارية والتي كانت عائقا أمام روح المبادرة والعمل الجاد.

المطلب الأول: مضمون قانون المستثمرات الفلاحية وأهدافه.

أولا- مضمون قانون المستثمرات الفلاحية

أصدر قانون المستثمرات الفلاحية رقم 19/87 المؤرخ في 1987/12/08 يعتبر إجراء عرفته الفلاحة الجزائرية، فمن خلاله يتم تحديد حقوق وواجبات المتجين وتحديد كيفيات الإستغلال الزراعي بهدف تلبية الحاجات الغذائية وإحتياجات الإقتصاد الوطني، فجاء هذا القانون بمايلي:[1]

- ✓ يقضي بنهاية الثورة الزراعية وحل المزارع الإشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على العمال في شكل إستفادات فردية أو جماعية مع إحتفاظ الدولة بملكية الأرض؛
- ✓ حرية إدارة تسيير المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية وإتخاذ القرارات المناسبة مع ترك الحرية الكاملة للمزرعة في ذلك؛
- ✓ إلزام المستفيدين كان فرا أو جماعة بالمحافظة على الطابع الفلاحي للأرض وإستغلالها؛
- ✓ إحتفاظ الدولة بحق الإشراف والتوجيه بحيث أصبح دور الدولة يتمثل في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، وتحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية دون التدخل في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كما ونوعا وفي حجم العمال؛
- ✓ وضع مسيري للمستثمرات الفلاحية أمام مسؤولياتهم وذلك بسبب تراكم الديون واللامبالاة بإعتبار الدولة وحدها التي كانت تدفع أجور العمال وتغطي العجز الذي كانت تعاني منه نسبة كبيرة من مستثمرات القطاع العام؛
- ✓ ربط الدخل بالإنتاج لأنه لوحظ أن عمال القطاع الفلاحي يتقاضون أجورا دون أن ينتجوا إنتاجا ماديا لقاء أجورهم مع أنه بإمكانهم ذلك، فجاء هذا القانون من أجل تجنب هذا العجز يجعل الفلاحين ينتجون دخولهم؛
- ✓ تجانس الوحدات الفلاحية من حيث المساحة والتخصص في الإنتاج حسب عمل كل مستثمرة وإختصاصها أو حسب العدد الذي تتشكل منه المستثمرة.

---

[1] الطيب هاشمي،**تقييم برنامج المخطط الوطني لتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000- 2006 _ نموذج تطبيقي للمخطط بولاية بوسعدة_** مذكرة ماجستير،علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2007/2006،ص 62.

➢ **أشكال المستثمرات الفلاحية:**[1]

أ- **مستثمرات فلاحية جماعية:** وتشمل 28.909 إستغلالات زراعية جماعية تتكون الواحدة منها من 3 إلى 6 مزارعين وتتربع على مساحة 80 هكتار من الأراضي.

ب- **مستثمرات فلاحية فردية:** حيث المساحة المخصصة جد صغيرة لا يمكنها أن تتحمل أكثر من فلاح وتشمل 16.439 إستغلالات فلاحية.

ت- **مزارع نموذجية:** وتشمل 188 مزرعة فلاحية متخصصة في إنتاج النباتات النموذجية والحيوانات وتكوين الفلاحين. الإ أن الملاحظ هو أن المزارع النموذجية تم إختيارها على أسس غير واقعية وغير موضوعية وكذلك الأمر بالنسبة لتقسيم الممتلكات فالمستثمرات الفلاحية الممتدة على مساحة تقدر بـ 3.8 مليون هكتار حيث أن كل مستفيد بإمكانه أن يتمتع بالملكية الخاصة لجزء أو كل من رأس المال المستثمرة الفلاحية ما عدا الأراضي التي تبقى ملكيتها تابعة للدولة، أي أن المنتجين الفلاحين يتمتعون بحق إمتلاك.

ثانيا- أهداف قانون المستثمرات الفلاحية.

كان الهدف من هذا القانون 19-87 هو:[2]

- ✓ تحسين الإنتاج و المردودية عن طريق تحرير المبادرة الفردية التي عطلت عن طريق بيروقراطية القوانين في المراحل السابقة؛
- ✓ تقوية القطاع بالمتخرجين من المدارس المتخصصة حيث أن إصلاح 1987 كان عدد العمال في القطاع الإشتراكي يقدر بـ 224000 عامل و 760000 عامل في القطاع الخاص نسبة كبيرة من هؤلاء العمال يفوق سنهم 40 سنة؛
- ✓ منح المنتجين الفلاحين حق التمتع بالإستغلالات الفلاحية الجماعية؛
- ✓ عصرنة وسائل الإنتاج بما يقدم الإطار العام للمستثمر دون تبذير أو إسراف؛
- ✓ إقامة منظومة تمويلية لا مركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية وهذا عن طريق تسهيل عملية الحصول عن طريق؛
- ✓ رفع الوصاية المباشرة على الفلاح وتحضيره لأجل بذل المزيد من الجهود؛
- ✓ تقليص التبعية الغذائية خاصة في الريف،ومحاربة النزوح الريفي نحو المدن؛
- ✓ وضع سياسة عقارية تسمح بتجديد سياسة توجيهية للقطاع الفلاحي يمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الإشتراكي لمن له الحق مع إمكانية التنازل لشخص آخر في حالة وفاة.

[1] الطيب هاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62- 63.

[2] نفس المرجع ، ص 64.

المطلب الثاني: الإمتياز الفلاحي.

1- **التعريف بعقد الإمتياز الواقع على الأراضي الفلاحية.**

إن أول تطبيق للإمتيازات في مجال العقار الفلاحي في الجزائر كان في إطار القانون رقم 83- 18[1]،وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97- 483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 المحدد لكيفيات منح الإمتياز قطع أرضية بموجب القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، وبعد ذلك بموجب القانون رقم 10- 03 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة.

وبالرجوع إلى دفتر الشروط الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 97- 483[2]، نجده قد عرف الإمتياز في نص المادة الثانية على الشكل التالي: " الإمتياز في مفهوم القانون المشار إليه هو تصرف تمنح الدولة بموجبه ولمدة معينة، حق الإنتفاع بأراض متوافرة تابعة للأملاك الوطنية الخاصة لكل شخص طبيعي أو معنوي في إطار الإستصلاح في المناطق الصحراوية الجبلية والسهلية"

أما القانون رقم 08- 16 فقد عرف الإمتياز كمايلي: "يقصد في مفهوم هذا القانون الإمتياز هو عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق إستغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية".[3]

أما الإمتياز في إطار القانون رقم 10- 03 فقد عرفته المادة 04 كمايلي : " هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب " المستثمر صاحب الإمتياز" حق إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها بناء على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية يتم تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية". [4]

2- **خصائص عقد الإمتياز الفلاحي:** تتمثل فيما يلي:

أ- **الإمتياز حق عيني:** نص القانون رقم 10- 03: " بغض النظر عن أحكام القانون المدني يخول حق الإمتيياز المنصوص عليه في هذا القانون حق تأسيس رهن يثقل الحق العيني العقاري الناتج عن الإمتياز لفائدة هيئات القرض"[5]

---

[1] القانون رقم 83- 18 ،المؤرخ في 13 أوت 1983، يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 16 أوت 1983.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 97- 483، المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، الذي يحدد كيفيات منح حق الإمتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الإستصلاحية وأعبائه وشروطه، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 17 ديسمبر 1887.

[3] المادة 03 من القانون رقم 08- 16، المؤرخ في 03 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008.

[4] المادة 04 من القانون رقم 10- 03 ، المؤرخ في 15 أوت 2010، الذي يحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة 18 أوت 2010.

[5] المادة 12 من القانون رقم 10- 03، مرجع سابق ذكره.

ومن خلال هذه المادة يتضح أن الإمتياز حق عيني عقاري حيث يعرف الحق العيني على أنه هو الحق الذي يرد على شيء مادي ويخول صاحبه سلطة مباشرة على الشيء فيكون لصاحب الحق إستعماله مباشرة دون حاجة إلى تدخل شخص أخر ليمكنه من إستعمال حقه،فلا يوجد وسيط بين صاحب الحق والشيء موضوع الحق وتطلق على هذه الحقوق تسمية (العينية) لأنها متعلقة بالعين أو الشيء المادي.

وتنقسم الحقوق العينية إلى:

1- **حقوق عينية أصلية:** حق الملكية، حق الإنتفاع،حق الإستعمال والسكن، حق الإرتفاق،
2- **حقوق عينية تبعية:** حق الرهن الرسمي، حق الرهن الحيازي، حق الإمتياز، حق التخصص.

ب- الإمتياز عقد محدد المدة:

عقد الإمتياز الجديد له خصوصية من حيث تأقيت الحق مع إبقاء على إمكانية إستخلافه فجاء الحق وسيطا بين إعتبار شخص" المستثمر صاحب الإمتياز" محل إعتبار من جهة وعدم توقف إستغلال الأراضي الفلاحية ففي حالة وفاة أو فسخ عقد أحد المستثميرين لوظيفة الأرض الفلاحية من جهة أخرى.

ويعد عقد الإمتياز من العقود محددة المدة، حيث منح المشرع الجزائري للمستثمر صاحب الإمتياز مدة معينة تقدر بأربعين (40) سنة قابلة للتجديد لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.[1]

كما نجد المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 10- 326[2]، جاءت طبقا للمادة 04 من القانون رقم 10- 03 حيث نصت على أن" الإمتياز يمنح لمدة أقصاها أربعون (40) سنة قابلة للتجديد".

ويجدد الإمتياز بطلب خطي من المستثمرين أصحاب الإمتياز ويودع لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية خلال إثنا عشر (12 شهرا) على الأقل قبل تاريخ إنقضائه.[3]

ت- عقد الإمتياز وارد على الأراضي الفلاحية:

يعد الإمتياز نمط لإستغلال الأراضي الفلاحية بناءا على دفتر الشروط في شكل مستثمرات فلاحية جماعية أو فردية يهدف من خلاله إلى رفع مستوى القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الإستثمار ، وذلك بعصرنة وسائل الإنتاج ، و تحسين مداخيل المستثمرين أصحاب الإمتياز ، و ظروفهم المعيشية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي.[4]

---

[1] المادة 04 من القانون رقم 10-03،مرجع سابق ذكره.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 10-326،المؤرخ في 23 سبتمبر 2010،يحدد كيفيات تطبيق حق الإمتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2010.

[3] المادة 02/14،من المرسوم التنفيذي 10- 326،مرجع سابق ذكره.

[4] زكية بوزنق، **إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في ظل القانون رقم 10- 03**، مذكرة ماستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،تخصص قانون العام المعمق، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان، سنة 2015- 2016، ص 16.

ث- عقد الإمتياز عقد بمقابل:

الإمتياز عقد يعوض أي يلتزم كل من الطرفين بإعطاء أو فعل شيئ ما ، و يمنح الإمتياز المتعلق بالأراضي الفلاحية مقابل دفع إتاوة سنوية تعتبر كضريبة على الأراضي لا على الإنتاج والدخل و لا يستطيع المستفيد التهرب من دفع الإتاوة عند إهماله الأرض أو ضياع منها أو في حالة جفاف أو حدوث كوارث طبيعية.[1]

و قد إشترط قانون رقم 10- 03 على أن يتم منح عقد الإمتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة لكل شخص من جنسية جزائرية لمدة 40 سنة قابلة لتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية يتم تحديدها و تحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية.[2]

حيث تدفع هذه الإتاوة في شكل أقساط وفي أجالها المحددة إلى صندوق مفتشية أملاك الدولة المختصة إقليميا من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بعد تقديمها من طرف المستثمر صاحب الإمتياز[3]، ونفس الأمر نجده بالنسبة للقانون رقم 87- 19 الذي كان يتيح منح حق الإنتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة سنوية وذلك من خلال نص المادة 06 التي تنص على مايلي :" يمنح حق الإنتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة سنوية من طرف المستفيدين يحدد وعائها وكيفيات تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية".[4]

3- أوجه التشابه والإختلاف بينهما بين القانون 87- 19 و10- 03:

أ- أوجه التشابه:

- كل منها يرد على الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة؛
- كلا هما يتضمن إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛[5]
- يمنح كل من حق الإنتفاع الوارد في القانون رقم 87- 19 وعقد الإمتياز في القانون رقم 10- 03 مقابل دفع إتاوة سنوية؛[6]
- يعتبر كلاهما من الحقوق العينية العقارية، قابلان للتنازل والحجز والنقل؛[7]
- يمنح كلاهما بموجب عقد إداري ولمدة معينة.

---

[1] زكية بوزنق، مرجع سابق ذكره، ص 16.

[2] المادة 04 من القانون رقم 10- 03، مرجع سابق ذكره.

[3] المادة 09 من دفتر الشروط الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 10- 326، المؤرخ في 23 ديسمبر 2010، يحدد كيفيات تطبيق حق الإمتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2010.

[4] المادة 06 من القانون رقم 87- 19، مرجع سابق ذكره.

[5] المادة 01 من القانون رقم 87- 19، مرجع سابق ذكره.والمادة 01 من القانون رقم 10- 03، مرجع سابق ذكره.

[6] المادة 06 من القانون رقم 87- 19، مرجع سابق ذكره. والمادة 04 من القانون رقم 10- 03، مرجع سابق ذكره.

[7] المادة 08 من القانون رقم 87- 19، مرجع سابق ذكره. والمادة 13 من القانون رقم 10- 03، مرجع سابق ذكره.

ب- أوجه الإختلاف:

- حق الإنتفاع الوارد في القانون رقم 87- 19 هو حق إنتفاع دائم، أما الإمتياز الوارد في القانون رقم 10-03 فهو حق مؤقت لمدة أقصاها 40سنة قابلة للتجديد؛[1]
- الشخص الذي يبرم معه العقد هو المنتفع في القانون رقم 87- 19 أما في القانون رقم 10- 03 فالشخص يدعي المستثمر صاحب الإمتياز؛
- في ظل القانون رقم 10- 03 المتضمن عقد الإمتياز هناك حق توسيع مساحة المستثمرة، بينما في ظل القانون رقم 87- 19 السابق المتضمن حق الإنتفاع فقد منع توسيع مساحة المستثمرة؛
- في عقد الإمتياز إمكانية إكتساب عدة حصص وإدماجها في حصة واحدة أكبر لتوسيع مساحة المستثمرة، أما في حق الإنتفاع إكتساب حصة واحدة ولا يمكن الإنضمام إلى أكثر من جماعة.[2]

المطلب الثالث: نقائص ومعوقات القطاع الفلاحي.

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع الإ أنها لم تصل إلى الأهداف الرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها مايلي:

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:[3]

- ✓ **التقليص العمدي من طرف الإنسان:** وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.
- ✓ **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو إنتشار ظاهرة تفكك الملكيات والخيارات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.
- ✓ **إنتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح:** يؤدي إرتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التى تنمو فوقها.
- ✓ **التصحر:** تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر.

---

[1] المادة 06 من القانون رقم 87- 19، مرجع سابق ذكره. والمادة 04 من القانون رقم 10- 03، مرجع سابق ذكره.

[2] المادة 09 من القانون رقم 87- 19، مرجع سابق ذكره. والمادة 16 من القانون رقم 10- 03، مرجع سابق ذكره.

[3] شويخي هناء ، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقيمية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013/2012، ص ص 53-54.

الجدول رقم (I- 2) : يبين المساحة المتصحرة والمهدد بالتصحر 2002.

الدولة	المساحة الكلية	المساحة المتصحرة		المساحة المهدد بالتصحر	
	ألف كم²	ألف كم²	%	ألف كم²	%
الجزائر	**2.382**	1.970	82.7	230	9.7

المصدر: شويخي هناء ، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقيمية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013/2012،ص 54.

ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية.[1]

- ✓ **ضعف البرامج التدربية:** لاتخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.
- ✓ **إنتشار الأمية وإنخفاض المستوى التعليمي:** لإخلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها في جميع المجالات والقطاعات.

ثالثا:مشاكل أخرى

- ✓ **نقص العمالة الزراعة المدربة:على الرغم من وفرة الموارد البشرية لإرتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان الإ أن** هذه الإعتبارات تتعلق بإتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الإستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العما لة ذات الخبرة والمهارة المدربة على إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع.

بالإضافة إلى أنه هناك مشاكل أخرى من بينها :

- ✓ **مشاكل التسويق:** هو عبارة عن إنتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة....إلخ.
- ✓ **مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة إعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 54-55 .

- ✓ **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية

معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومصخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة

خلاصة:

في هذا الفصل تطرقنا إلى أهمية التمويل الفلاحي وإلى أهم أنواع التمويل، ومن خلال هذا توصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية، وفي الأخير توصلنا إلى الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، أي معرفة إلى أي مدى يمكن إستغلال هذا القرض.

وكذالك تطرقنا إلى الدعم الفلاحي الذي أعطته الدولة أهمية بالغة لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاج بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية.

وتطرقنا إلى قانون المستثمرات الفلاحية 19/87 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، والذي تم إلغاءه بموجب القانون 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010 ومراسيمها التنفيذية 326/10 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010 الذي يحدد كيفيات تطبيق عقد الإمتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

وفي الأخير تناولنا بعض المشاكل والمعوقات التي تصيب القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني

تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2000-2019)

تمهيد:

نظرا لفشل الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال فترة التسعينات في تحقيق الأهداف المسطرة وعلى رأسها الإكتفاء الذاتي،إضافة إلى ضعف القطاع في تحقيق التنمية فكان لابد من إيجاد إستراتيجية فلاحية جديدة تنطلق من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الإكتفاء الذاتي تسمح بإستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة لدى القطاع من رسم الأهداف القابلة للتحقيق في مدى المتوسط والطويل.

ولذلك يجب أن يحظى هذا القطاع بأهمية معتبرة بإعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى واقع تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية في الفترة (2000- 2019).

ولهذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

1- **المبحث الأول:** تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000- 2005).
2- **المبحث الثاني:** تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).
3- **المبحث الثالث:** سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010- 2014) وآفاق برنامج الإقتصاد الأخضر (2015- 2019).

المبحث الأول: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000- 2005).

وضعت وزارة الفلاحة والتنمة الريفية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**) كأجندة إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي ومثلت مخطط الإنعاش الإقتصادي في ميدان الفلاحة.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وآليات تنفيذه.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (pnda) في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية.[4]

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبالتالي برنامج الإنعاش الإقتصادي يسمحان بضمان الإنتقال النهائي من التسيير المخطط إلى تسيير طلبات الإستثمار الفلاحي.

ويهدف المخطط أساسا لترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الإقتصاد العالمي عن طريق الإستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية، وتشجيع ودعم المزارعين كما يمكن حصر أهم أهداف هذا المخطط فيمايلي: [5]

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الإنتاج الزراعي وتنويعه؛
- الإستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية؛
- إبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير؛
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الإستثمار؛
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

وقد قدر حجم الغلاف المالي الذي إستفاد منه القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(pnda)ب 55.89 مليار دج ووزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

---

[4] فتحي حسين دندن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي،جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، سنة 2015- 2016، ص47.

[5] أمال حفناوي، تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح، جامعة سطيف 1، 11و12 مارس 2013، ص 5.

جدول رقم(II- 1):هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001- 2004) الوحدة 10^9 دج.

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحة	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: إيمان معوش، نسيمة بورحلة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند ، البويرة ، سنة 2014- 2015،ص 83.

يبين الجدول أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر ب 95.9% من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي 55.9 مليار دج، 46.8 مليار دج خصصت ل: [1]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي؛
- تأهيل النظام الإنتاجي؛
- الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية.

ولقد تضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي إجراءات إضافية محددة، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذلك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، والتحفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية، والإستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتشمل هذه البرامج:[2]

- ✓ برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات الميزة النسبية المواجهة للتصدير (برنامج التنمية حسب القطاع)؛
- ✓ برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الإهتمام أكثر بظاهرة الجفاف في إطار نهج محدد؛
- ✓ برنامج حماية المستجمعات المالية(versants bassins) والتوسع في العمالة الريفية؛
- ✓ برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحلين.

[1] إيمان معوش، نسيمة بورحلة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند ، البويرة ، سنة 2014- 2015، ص 83.

[2] فتحي حسين دندن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**،نفس المرجع سابق ذكره، ص 47 .

2. آليات تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لتنفيذ البرامج السابقة حدد المخطط تدابير ومناهج معينة خاصة بكل برنامج كمايلي:[1]

- **برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية:** ففي إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني، تم توظيف المزراع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات وفصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية وتطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة، كما أنها ستولي إهتماما خاصا وعناية للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.
ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية وتحديث السلالات النباتية والحيوانية و الإستعمال العقلاني والأمثل لموارد الإنتاج وتدعيم الإستثمارات المنتجة وإعادة تحريك مشاريع الزراعات ذات الأولوية.[2]
- **برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج:** يتم تكثيف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الإستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها) حسب المناطق (جافة وشبه جافة) وحسب المناخ الملائم لكل محصول .والهدف من هذا البرنامج هو تشجيع الفلاحين وإعتماد نظام إنتاج بإختيار الزراعة اللازمة لكل مناخ ولكل أرض، حث سكان الريف على الإستقرار وخدمة الأرض، وزيادة متناسقة للإنتاج والإنتاجية الزراعية.
- **البرنامج الوطني للتشجير:** تم فيه توسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية، بغرس أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الإقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز ....، والتي لها فائدة بيئية (الحفاظ على التربة) وفائدة إجتماعية (توفير مداخيل للفلاحين).
- **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:** إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع دفع وتيرة الإنجازات في الميدان تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.
- **برنامج إستصلاح أراضي الجنوب و الأراضي المحيطة بالواحات :** إستصلاح الأراضي المحاذية للواحات يدخل في برنامج الإمتيازات، أما الإستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف فإنها تفتح لإستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشاريع الهامة، بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة بإعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي. وبالتالي المختصون الإداريون والمهندسون

[1] المنشور رقم 330 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، ص ص 74- 77.

[2] فاتح حركاتي، **الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، 2015، ص 156.

والتقنيون، سوف يقومون بمهامهم في الميدان، لأن هذه الطريقة تقربهم وتجعل علاقتهم مباشرة مع المستثمرات،

ويتم ذلك من خلال إنشاء خلايا على المستوى المحلي، دورها العمل على تحقيق الإنسجام بين مختلف المشاريع التنموية التي تقوم بها المستثمرات ،والمخطط التوجيهي الذي يعمل على تهيئة الأرضية التي تقوم عليها الإستثمارات الفلاحية، كما يتكفل هذا النظام بالتكوين والإرشاد والإعلام والإتصال.

المطلب الثاني: آليات تمويل برنامج المخطط للتنمية الفلاحية.

A. صندوق الضبط والتنمية الفلاحية (FRNDA) :[1]

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتضمن عدة برامج ممولة بنسبة (100%) من طرف الدولة ويتم تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ويتم تطبيق هذه البرامج من طرف الفلاحين ومستغلي الأراضي الفلاحية وهذا من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي تم إنشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302- 067 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30ماي 2000 والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص.وكذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 586 المؤرخة في 25 جوان 2000 المحدد لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302- 067 بعنوان « الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية» من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين وذلك من أجل إنشاء وتطوير إستثمراتهم في القطاع الفلاحي ،وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم من الصندوق يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط عامة:

- المردودية الإقتصادية للمشروع؛
- تحقيق أهداف إجتماعية (مناصب عمل) ؛
- الإستمرارية.

ولا يتم تقديم الدعم المالي مباشرة للفلاح ولكن يتم ذلك عن طريق الهيئات المالية المتخصصة (بنك الفلاحة والتنمة الريفية) التي تقوم بدفع الأموال إلى الموردين ومقدمي الخدمات، الذين قاموا بتوفير التجهيزات والمواد للفلاحين أو أدوا خدمات معينة للفلاحين وذلك بعد تقديم الوثائق المثبتة لأداء الخدمة.

B. صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

أنشئ بمقتضى القانون 02- 11 المؤرخ في 20 شوال1423 ل 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 ليحل محل الصندوق الخاص بإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الإقتصادين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحيةفي الوسط الريفي.

[1] إيمان معوش، نسيمة بورحلة، مرجع سابق ذكره، ص ص 83، 84.

C. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :

من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمتمثلة في التأمين الإقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين و القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من جهة أخرى، ومن أجل إعادة الإعتبار للبعد الإقتصادي للعمل الفلاحي والإستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الإقتصادين المعنين،[1]

المطلب الثالث: النتائج المحققة لتطبيق المخطط الوطني للتنمة الفلاحية.

لقد عرف القطاع الفلاحي تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمة الفلاحية، ومن أهم الإنجازات التي حققها منذ بداية إنطلاقه إلى غاية 2006 هي مايلي :[2]

1. المساحة المستصلحة سنة 2006 قدرت ب 488.000 هكتار بعدما كانت في سنة 2001 ب 50.000هكتار. غير أنه لم يستصلح من أراضي الجنوب سوى 6.200 هكتار من مجموع 50 ألفا؛
2. القضاء على ظاهرة الجراد نهائيا وإتخذت الوزارة كل الإجراءات لمراقبة وتفادي أنفلونزا الطيور ببلادنا؛
3. المساحة المستغلة في عملية التكثيف الزراعي والموجهة للحبوب قدرت بـ 3 ملايين هكتار مع إنتاج بلغ 33 مليون قنطار مقابل 4 ملايين هكتار بإنتاج 22 مليون قنطار خلال السنوات السابقة، وهذا يدل على أن هناك عملية التكثيف وتغيير الإنتاج و الإنتاجية؛
4. إتساع في المساحة الأشجار المثمرة حيث بلغت مليون هكتار سنة 2006 بعدما كانت 70.183 هكتار في سنة 2001، والمساحة التي هي في طور التجهيز قدرت ب 173.03 هكتار ؛
5. بلغت قيمة الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) سنة 2005 بـ 8.8 مليار دولار أي نسبة نمو 20% بعدما كان 10% في سنة 2004؛
6. إدماج 348.000 مستثمرة في البرنامج وهذا في إطار تطوير وترقية المستثمرات الفلاحية، حيث إستفادت من دعم خلال السنوات الست الماضية ما قيمته 229 مليار دينار جزائري.
7. أما ما يخص برنامج الإستصلاح عن طريق الإمتياز فقد سمحت بإستصلاح 700 ألف هكتار وهي تمثل نسبة 9% من المساحة الصالحة للزراعة، مقابل 54 ألف هكتار سنة 2002 أي معدل نمو 9%؛

[1] إيمان معوش، نسيمة بورحلة، مرجع سابق ذكره،ص 85.

[2] الطيب هاشمي، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000- 2006 – نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، سنة 2007/2006، ص ص 116 ، 117 .

8. كما حقق برنامج حماية الغابات ومكافحة التصحر من تشجير 200 ألف هكتار، كذلك العمليات المنجزة على مستوى المناطق السهبية تم إعادة تشجير أكثر من 3 ملايين هكتار من مجموع 7 ملايين هكتار مهددة بالتصحر، وهذا بفضل المساحات المحمية والغراسة الرعوية؛
9. تم إنشاء 495 مؤسسة للخدمات الفلاحية بدأت تعمل؛
10. فتح مسالك بطول 308 كلم ومد الكهرباء بطول 70 كلم في إطار تطوير الهياكل القاعدية؛ذ
11. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كان له الفضل في التحسين المسجل في مجال مكافحة الفقر منذ سنة 2000 فقد وفر مليون وثمانية آلاف منصب شغل مما أدى لتقليص نسبة البطالة.

ولكن رغم كل هذه الإنجازات الإيجابية التي حققها هذا البرنامج إلا أنها نسبية، وهذا راجع إلى وجود بعض النقائص والمشاكل التي عرقلت نوعا ما من الوصول إلى طموحاته المسطرة وتمثلت في مايلي : [1]

1. عجز في بعض المنتوجات كالحبوب والحليب وإنتاج اللحوم؛
2. تقليص الأراضي الفلاحية الخصبة فقد تم تحويل 600 ألف هكتار إلى مساحات للتعمير والبناء مع عدم تعويض أصحابها من خلال عملية التنازل؛
3. إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وضعف التموين بوسائل الإنتاج الضرورية نتيجة قلة إستيرادها وإرتفاع أسعارها؛
4. مشكل العقار الذي يبقى هاجس أمام أصحاب المستثمرات الفلاحية للقيام بإستثمارات طويلة المدى؛
5. ضعف مستوى التأطير في المجال الفلاحي الذي لم يسهل عملية الحصول الدعم المناسب وعلى الموارد المالية والمادية في الوقت المناسب وفي أقصر مدة؛
6. قيام السلطات بإنتزاع مستثمرات من الفلاحين على أساس الإنتفاع وليس على أساس الإمتياز؛
7. قلة الإرشاد والتوجيه الزراعي وخاصة لدى أصحاب الثروة الحيوانية؛
8. ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للبحوث الزراعية والتي نتج عنها ضعف نقل المعلومات التقنية والتي تعد من المادة الأساسية للإرشاد الزراعي؛
9. عدم الرقابة والمتابعة الميدنية مما أدى إلى صرف أموال الدعم إلى مصالح شخصية؛
10. ضعف مشاركة وتدخل المسؤولين في المراحل المختلفة لعملية إنجاز المشاريع الفلاحية وتقييمها؛
11. نقص الإهتمام بتنمية مناطق الجنوب من خلال قلة الدعم المالي، ونقص الدعم غير المباشر؛
12. عدم وجود هيئة عليا تتكفل بأمور الفلاحين وتحمي حقوقهم؛
13. تعرض المناطق السهبية التي تعتبر رعوية للسطو والنهب المتواصل من خلال الحرث العشوائي مما أدى إلى القضاء على الغطاء النباتي بنسبة 70% من إجمالي المساحة.

[1] الطيب هاشمي، نفس المرجع سابق ذكره، ص ص 124 ، 125.

المبحث الثاني: : تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).

تم خلال الفترة 2005- 2009 إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي معززا ببرامج تكميلية خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، من أجل دعم مستويات النمو، بميزانية قيمتها 17000 مليار دينار أو مايعادل 240 مليار دولار أمريكي موجهة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية والإستجابة للحاجيات الإجتماعية. وهذا من أجل إكمال مسيرة الإنعاش الإقتصادي التي كانت تنفذ وفق المخطط السابق.

المطلب الأول : مضمون برامج دعم النمو الإقتصادي للقطاع الفلاحي.

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمة الفلاحية والريفية. سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس الالبيئية والإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة، أخذة في الإعتبار المتغيرات العالمية حيث قدرت إعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري من أجل إنجاز الأعمال التالية: [1]

- ✓ تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛
- ✓ تطوير النشاطات الإقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- ✓ مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربة المواشي وتطويرها؛
- ✓ حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- ✓ تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛
- ✓ تهيئة المرافق الإدارية والتجهيزات والمعلومات.

وستواجه الإعانة والحوافز العمومية لتنمية الفلاحة نحو مايلي : [2]

- ➢ تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- ➢ تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني؛
- ➢ الدعم الإنتقائي والإنتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛

---

[1] إيمان معوش، نسيمة بورحلة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام –** ، مرجع سابق ذكره، ص 86.

[2] فاتح حركاتي، **الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مرجع سابق ذكره،ص ص164 ، 165.

- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرفة الفلاحة ودورها؛
- ترقية الصادرات الفلاحية ولا سيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية والحيوية (البيولوجية) وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع؛
- تعزيز إستخدمات مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم إندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإندماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الإجتماعية ؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجرد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الإعتبار إلى وسائل العمل الجوي؛

والجدير بالذكر كذلك أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الإقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الإمتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأراض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.[1]

ويرافق إنعاش الفلاحة مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولا سيما من خلال: [2]

1. دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
2. مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض؛
3. برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسيط الطبيعي؛
4. تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء، والغاز) ومواصلة برامج الإسكان الريفي.

[1] إيمان معوش، نسيمة بورحلة، مرجع سابق ذكره ، ص 86.

[2] فتحي حسين دندن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**،نفس المرجع سابق ذكره، ص 54 .

المطلب الثاني : إحصائيات تمويل القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار قرض الرفيق.

في إطار هذا المخطط منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مبلغا قيمته 6.84 مليار دج للفلاحين في إطار قرض رفيق منذ إنطلاقته الفعلية في أكتوبر 2008 إلى غاية نهاية شهر جوان 2009.

وقد عرف هذا الإجراء بعد سنة فقط من إنطلاقه نجاحا كبيرا وسمح بمرافقة 7555 زبون بين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب ومؤسسات عمومية بقيمة 6.84 مليار دج؛

و يذكر أن هذا المنتوج الجديد الذي هو بمثابة قرض دون فوائد موجه لتمويل القطاع الفلاحي وبعض النشاطات الملحقة بقطاع الفلاحة قد تمت المبادرة به في إطار تطبيق ترتيبات قانون التوجيه الفلاحي وبرنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي والريفي؛

وحسب الفروع فقد نال فرع زراعة الحبوب حصة الأسد من خلال منحه 6707 قرض بقيمة 3.74 مليار دج يليه فرع تربية المواشي بـ 312 قرض بقيمة 779.8 مليون دج ؛

وقد إستفاد فرع البطاطا من 263 قرض بقيمة 1.48 مليار دج متبوعا بفرع تربية الدواجن (126 قرض – 558.8 مليون دج) والبقول الأخرى (60 قرض بقيمة 80.98 مليون دج) وغرس الأشجار (49 قرض بقيمة 80.13 مليون دج) وتربية الأبقار بـ 31 قرض بقيمة 62.47 مليون دج وفروع أخرى (7 قروض بقيمة 51.12 مليون دج)؛

وحسب الولايات تأتي تيارت في المركز الأول من حيث عدد القروض الممنوحة بـ 720 قرض متبوعة بقسنطينة بـ 658 قرض وميلة 362 قرض و قالمة والأغواط 341 قرض لكل منهما وغليزان 334 قرض وسكيكدة 332 وخنشلة 292 ...إلخ.

ويعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تطوير بعض الفروع مثل تربية الدواجن، والمبدأ بالنسبة لهذه العملية يكمن في مرافقة المذابح من خلال قروض رفيق وبالتالي تمكينها من تطوير نسيج من المنتجين في هذا الفرع يمكنهم بدورهم الإستفادة من هذا النوع من القرض.[1]

المطلب الثالث : تقييم نتائج برنامج دعم النمو الإقتصادي على القطاع الفلاحي.

إن إستعادة التوازنات الإقتصادية والمالية الكلية وتعزيز النمو الإقتصادي بدأ يسجلان نتائج محسوسة في مختلف دوائر النشاط، فقد عرف قطاع الفلاحة الذي يكتسي بعدا إستراتيجيا ضمن الإقتصاد الوطني ويستفيد من برامج تنموية طموحة نموا مضطردا إذ إرتفع من 1.9% سنة 2005 إلى 5% سنة 2007.

[1] إيمان معوش، نسيمة بورحلة، مرجع سابق ذكره ، ص ص 87، 88 .

ولقد سجل الإنتاج الفلاحي إرتفاعا قيما، حيث إنتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 668 مليار دينار في سنة 2006. وكذلك زيادة في القيمة المضافة الزراعية من 322 مليار دينار إلى 548 مليار دينار خلال نفس الفترة، وتمثلت متوسط نسبة مساهمة القطاع الفلاحي 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، وقد تحقق هذا الأداء على الرغم من الإنخفاض الكبير في ميزانية القطاع عام 2006 (73 مليار دينار في 2006 مقابل 79 مليار دينار في عام 2005) إذ بقيت عند نسبة 3% من الميزانية الوطنية للعام الثالث على التوالي ولقد إستحدث القطاع الفلاحي خلال الفترة (2005 – 2009) مناصب شغل معتبرة كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(II- 2) : عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005 – 2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مناصب الشغل المستحدثة في إطار إستثمارات منجزة في قطاع الفلاحة	132428	104323	101977	83903	243854	666505
مناصب الشغل المستحدثة الإجمالية	684561	861688	899654	1124761	1459898	5030562
النسبة %	19.34	12.11	11.34	7.46	16.70	13.25

المصدر: فتحي حسين دندن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي،جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، سنة 2015- 2016،ص 55.

شهدت الجزائر في سنة 2009 فتح مناصب شغل فلاحية معتبرة، حيث إنتقل عدد المناصب المستحدثة في إطار الإستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة من 132428 منصب عمل سنة 2005 إلى 24385 منصب عمل سنة 2009، أي أكثر منها بحوالي 111426 منصب شغل، وفي نفس الوقت أكبر من السنة التي سبقها 2008 بحوالي 159951 منصب شغل وهذا راجع إلى الوضعية الإقتصادية الجيدة التي شهدتها الجزائر في تلك السنة حيث حققت نموا في العديد من المؤشرات الإقتصادية والتي كان معدل النمو الزراعي أهم المساهمين فيها.

أما فيما يخص إستخدامات الأرض فقد واصلت الدولة جهودها لإستصلاح الأراضي الزراعية ساعية إلى توسيع هذه الأراضي وزيادة مساحتها عبر كامل التراب الوطني، معتمدة في ذلك على برنامج إستصلاح الأراضي بالإمتياز نظر لما لاقاه هذا البرنامج من نجاح في زيادة المساحة الزراعية، فلقد تم سنة 2005 إضافة 9 مشاريع لإستصلاح مساحة تقدر 1.710 هكتار عن طريق منح الإمتياز، وزادت هذه المشاريع أكثر في سنة 2006 حيث فتح 17 مشروع لإستصلاح 7.512 هكتار، ورغم هذه الزيادة معتبرة الإ أنها لم تصل إلى الحد الذي وصلت إليه في الفترة (2000- 2004) وهذا نظرا لكون الفترة (2000- 2001) إستفادة من الحد الأقصى لعدد هذه المشاريع بتكاليف باهظة وكون العديد من هذه المشاريع مقدمة من السلطات المحلية.

وسجلت المساحة المسبقة تزايدا ملحوظ وهذا إن دل على شيء فهو على النجاح النسبي للخطط الوطنية في ترشيد إستخدام المياه ومساعيه لزيادة المساحات المروية، إذ بلغت سنة 2005 المساحات المروية 825.506 هكتار، لترتفع سنة 2006 حتى 835.197 هكتار.[1]

أما فيما يخص الإستثمارات المنجزة خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو الإقتصادي فقد أنجز العديد من المشاريع الفلاحية، حيث تم خلال الفترة (2005- 2009) توسيع المساحة الصالحة للزراعة بمقدار 235510 هكتار، وتم خلال نفس الفترة غرس 156512 هكتار أشجار مثمرة وكروم، بينما إمتدت الزراعة الرعوية على مساحة 150865 هكتار، كما تم في إطار التنمية الريفية فتح مسالك لفك العزلة تصل إلى 5470 كلم خلال هذه الفترة،

هذه الإجراءات وغيرها ساهمت في نمو الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) الجزائري في هذه الفترة، فلقد شهد عدد من المنتجات تزايدا مستمرا رغم الظروف السيئة التي وصفت بها بعض السنوات، خاصة البطاطا التي شهدت تطورا جيدا حيث إرتفعت الكمية المنتجة منها من 164667 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2005) إلى 263606 ألف طن سنة 2009 أي ما يقارب المليون طن. إذ أن الجدير بالذكر أن الجزائر إحتلت المرتبة الثانية إفريقيا من حيث إنتاج البطاطا في موسم (2007/ 2008) حسب ما أفاد به تقرير منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) للسنة 2009 حول حجم الإنتاج العالمي من هذه المادة الواسعة الإستهلاك.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن إنتاج الحبوب وصل إلى 10 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي (2008- 2009) أي بمعدل مردودية قدرت بحوالي 16.5 قنطار في الهكتار، وهي الحصيلة الأولى من نوعها التي تحققها الجزائر منذ الإستقلال فيما يتعلق بالمنتوج الزراعي وعرفت بدورها المنتوجات الفلاحية الأخرى خلال نفس الفترة نتائج إيجابية، على غرار الزيتون الذي حقق إنتاجه زيادة في حدود 93%.

أما بالنسبة للمنتوج الحيواني فقد شهد نموا جيدا، خاصة اللحوم بنوعها الحمراء والبضاء حيث أن اللحوم الحمراء شهدت تطورا ملحوظا في تلك الفترة مقارنة باللحوم البيضاء التي شهدت إضطرابات عديدة في الإنتاج سببتها عوامل وظروف مرت بها الجزائر وترجع الوضعية الجيدة نسبيا لمنتوج اللحوم الحمراء أساسا لتزايد عدد رؤوس الماشية خلال الفترة (2005- 2009)، حيث سجلت سنة 2009 ثروة حيوانية معتبرة تمثلت في 168244 ألف رأس من الأبقار و 2140459 ألف رأس من الأغنام و 396212 ألف رأس من الماعز و 30112 ألف رأس من الإبل.

ولقد إنعكست هذه المستويات إيجابيا على تراجع الفاتورة الغذائية خلال العام 2009 إلى أكثر من 2 مليار دولار، حيث سجل معدل إستيراد الحبوب والدقيق إلى غاية الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 إنخفاضا كبيرا بنسبة 40.90 بالمائة، حيث تراجعت الفاتورة من 7813 مليون دولار خلال سنة 2008 إلى 5863 مليون

[1] فتحي حسين دندن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**،نفس المرجع سابق ذكره، ص ص 55- 57.

دولار خلال سنة 2009، وكذلك يلاحظ تواصل إرتفاع الصادرات خاصة سنة 2008 حيث وصلت إلى 119 مليون دولار بعدما كانت لا تتجاوز 88 مليون دولار في السنة التي سبقتها.

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010- 2014) وآفاق برنامج الإقتصاد الأخضر (2015- 2019).

إستفاد القطاع الفلاحي ضمن المخطط الخماسي (2010- 2014) من غلاف مالي يقدر بحوالي مليار دينار من الموارد العامة الإجمالية، أي ما يقدر بـ 200 مليار سنويا، من أجل تنفيذ مختلف التدابير و الإجراءات اللازمة لتحفيز الإستثمار الخاص ولدعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المطلب الأول : سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

1- مضمون سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

التجديد الفلاحي والريفي خيار إستراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009 تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا. وتهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجود عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز رئيسية:[1]

1. **التجديد الفلاحي:** ركز على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، ويهدف إلى :
   - ✓ تعزيز قدرات الإنتاج؛
   - ✓ زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية؛
   - ✓ تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع.
2. **التجديد الريفي** : من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة وتجديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين والمتمثلة في خمس برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:[2]
   - ✓ حماية الأحواض المائية؛
   - ✓ تسيير وحماية الثروات الغابية؛
   - ✓ مكافحة التصحر؛
   - ✓ حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي؛

[1] آمال حفناوي، مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح،مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان: **تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصاد ي خلال الفترة 2001- 2014** ، جامعة سطيف، 11/ 12 مارس 2013، ص ص 16- 18.

[2] فاتح حركات، **الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**،مرجع سابق ذكره، ص ص 165- 166.

- ✓ التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على مستوى القاعدي؛
- ✓ دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين .

3. **برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ السياسة الجديدة،فيما يتعلق بعنصر المعرفة والتحكم في تقنيات الإنتاج الحديثة. حيث ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحسين قدرات وطرق العمل لكل الفاعلين(الفلاحين والمربين والمتعاملين والمسهلين والإدارة والبنوك والتأمينات...) ويعزز هذا البرنامج إمكانيات السلطات الوطنية للصحة النباتية والبيطرية والغابية وكذا وسائل التنشيط والمراقبة وعصرنة أنظمة الإعلام والإتصال للإدارة الفلاحية. فمن اللازم تزويد المربين والمتعاملين الإقتصاديين بالتكنولوجيا والمهارة لجعل الإنتاج يستقر عند مستويات مرتفعة، والعمل على تطوير زراعة عصرية مستدامة. وتصميم هذا البرنامج يتبع النهج الديناميكي حيث يسمح بدمجه كلما إقتضت الضرورة، مع الإجراءات الجديدة لتلبية الإحتياجات المعرب عنها أثناء تنفيذ برامج السياسة القطاعية.

2- **آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:**

من أجل تحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم تحديد أربع برامج تستند على الأدوات التالية :[1]

- ✓ **نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي:** من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- ✓ **النظام الوطني لدعم إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة :** لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.
- ✓ **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر:** من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة وإستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى. وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع الوطن.
- ✓ **عقد كفاءة للتنمية الزراعية :** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا إستنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغييرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.
- ✓ **عقد كفاءة للتنمية الريفية:** تم توقيعه مع محافظات الغابات والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر). تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية. تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة

[1] فتحي حسين دندن، مرجع سابق ذكره، ص ص 60- 61.

المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم إستحداثها.

وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم كمايلي :[1]

أ- **برنامج تكثيف الإنتاج:** يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010- 2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

ب- **البرنامج المتخصص (البذور والشتلات):** يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية إحتياجات مختلف برامج التكثيف؛
- إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالية والبذور ذات النوعية الجيدة؛
- ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء إحتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للإنطلاق.

ت- **برنامج السقي عن طريق نظم إقتصاد المياه:** يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم إقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.

ث- **برنامج التجديد الريفي:** أهم المشاريع المبرمجة تنفيذها في هذا المجال والمقدرة بـ 10200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010- 2014 تتم من خلال مايلي :

الجدول رقم(II- 3): مشاريع التجديد الريفي المبرمجة للفترة (2010- 2014) .

البلديات	المواقع	الأسر	السكان المعنيين	مناصب الشغل	المساحات المعالجة (هكتار)	الإستصلاح عن طريق الإمتياز (هكتار)
1169	2174	726820	4470900	1000.000	8192000	250.000

المصدر: فتحي حسين دندن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي،جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، سنة 2015- 2016، ص 62.

[1] نفس المرجع سابق ذكره ، ص 61.

المطلب الثاني: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010- 2014)

تم خلال فترة تنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي تحقيق نتائج قيمة فيها ما لم يصل بعد للمستويات المطلوبة والمقررة في عقود النجاعة، حيث أن الجدير بالذكر أنه سنة 2015 تم إستحداث 921678 منصب شغل في القطاع الفلاحي وحده، وقدرت قيمة الإستثمارات المنجزة خلال سنة 2011 والبالغ عددها 24.350 مشروع بـ 47.369 مليون دينار.[1]

ولقد تم خلال نفس السنة غرس أشجار فواكه وكروم على مساحة 45455 هكتار بالإضافة إلى ترقية حوالي 13000 مستثمرة فلاحية، زراعات رعوية على مساحة 8833 هكتار. فك العزلة من خلال فتح طرقات على طول 645 كلم، بالإضافة إلى 686 مشروع لمكافحة التصحر، ومساحة 39595 هكتار حراج وغابات.

ولقد سجلت المساحة المسقية إرتفاعا محسوسا من 936.862 هكتار سنة 2009 إلى 1004530 هكتار سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 67.668 هكتار، مع العلم أنه الهدف المقرر ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هو بلوغ المساحة المسقية مساحة 1.6 مليون هكتار في 2014 .

هذا ما ساهم في التطوير الجيد للمنتوج الفلاحي عموما، حيث إنتقلت قيمة الإنتاج الكلي من 1015 مليار دينار سنة 2010 إلى 1771 مليار دينار سنة 2014 الشيء الذي أثر إيجابا على قيمة الصادرات الغذائية حيث بلغ سنتي 2010 و2011 ما قيمته 153 مليون دولار أمريكي و 355 مليون دولار على التوالي، وهي قيمة جيدة لم يتم الوصول إليها طيلة العشر سنوات السابقة، حيث حققت نسبة صادرات المواد الزراعية مقارنة بالواردات قفزة نوعية حيث وصلت في هتين السنتين إلى 5.2% و 3.6% على التوالي من واردات المواد الغذائية، مقابل 1.9% سنة 2009 الإ أنها لم ترق بعد إلى مستويات طموحات سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مما يعني أن الجزائر مازالت دائما تحت رحمة التبعية الغذائية للخارج.[2]

[1] فتحي حسين دندن، مرجع سابق ذكره،ص 63.

[2] آمال حفناوي ، مرجع سابق ذكره، ص 24.

الجدول رقم(II- 4): تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال فترة (2009- 2011).

السنة	متوسط الفترة (2000- 2008)	2009	2010	2011
الحبوب	29.7	61.2	45.6	42.5
الحليب (مليار لتر)	2	2.39	2.7	2.93
البطاطس	17	26.8	33	38.6
الحمضيات	5.8	8.44	7.88	11.1
التمور	4.72	6.01	6.45	7.24
الزيتون	2.5	3.11	3.11	6.1
اللحوم الحمراء	2.6	3.82	3.82	4.2
اللحوم البيضاء	1.95	2.85	2.85	3.36

المصدر: آمال حفناوي ، مرجع سابق ذكره، ص 24.

ويبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه إرتفع ما بين سنتي 2001و 2011 بـ 7.3% يسلط هذا النمو الضوء على الحيوية المدعمة للقطاع الفلاحي. فحجم معظم المواد قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات، غير أن هذا التحليل يخفي التغيرات الهامة من سنة إلى أخرى (7.4% سنة 2008 و31.5% سنة 2011) والجدير بالذكر أن نسبة النمو المسجل بالحجم للفترة (2009- 2001) كان كالتالي 31.5% سنة 2009 و8.5%سنة 2010 و10.6% سنة 2011، وهي نسب جيدة مقارنة بالمعدل المرجو تحقيقه من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي و المقدر بـ 8.33%.[1]

إن النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الستة الأخيرة تعد هامة إذا ما نظرنا للتغيرات الحاصلة في البوادي وتحسن التغذية لجموع السكان. إن هذا التقدم يمكن أن يضاف إلى حساب تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة.غير أن هناك عراقيل لازالت تقف في عائق تطوير القطاع الفلاحي تتعلق أساسا بالسياق الاجتماعي رغم النتائج الجيدة المحققة، إذ يجب الاستعداد لها والتفكير في تدابير للتأقلم معها والتقليص منها. فان الأزمة مالية أو تحولات ظرفية ونظرا للتبعية القوية للموارد النفطية، يمكن أن تشرع في تقليص أو توقيف كيفيات دعم القطاع الفئات المعنية والأضرار بتنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي .وجدير بالذكر أنه هناك نقص في المعطيات المقدمة للمستثمرين والفروع الشيء الذي يعيق متابعة المداخيل التي تدرها المشاريع ومرافقة حاملي المشاريع في التسيير الدائم لنشاطهم، مما يستدعي ضرورة تعزيز قدرات تحليل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي. وعليه ونظرا لأهمية وضخامة المشاريع المنفذة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي و الاظرفة المالية التي تدعمت بها ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي فانه أصبح من الضروري على المسؤولين وكل الفاعلين في القطاع الفلاحي دعم وتنفيذ هذه السياسة بمرونة وصرامة في السنوات القادمة في برامج تنموية أخرى مع توافر روح الإبداع اللازمة لذلك. وهذا ما يبرز أهمية وضرورة تقوية ودعم برنامج تعزيز القدرات البشرية والمرافقة التقنية[2].

[1] نفس المرجع، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص 26.

المطلب الثالث: أهداف برنامج الإقتصاد الأخضر (2015- 2019) والحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر.

1- برنامج الإقتصاد الأخضر (2015- 2019):

قام الوزير بإستعراض النتائج المحققة خلال الخماسي الأخير، حيث بلغت نسبة النمو في الفلاحة والصيد البحري والغابات، أي ما يعادل نسبة 11%، مقابل تطور نسبة الإستهلاك لتبلغ 10% كما عرفت التنمية الريفية تنفيذ 10الآف مشروع، حيث سمح الإستثمار في قطاع الصيد البحري بتوفير 12الآف منصب شغل.[1]

و ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد[2]، حيث رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015-2019 أي ما يعادل 21000 مليار دج[3]، وكما تم فتح حساب رقم 143-302 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها. ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، ستقوم الحكومة في إطار التشاور بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015- 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني، وذلك بتحقيق الأهداف التالية:[4]

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار؛
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية والتكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ...إلخ؛
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، واستحداث مناصب الشغل؛
- مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إعطاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات وترقية المناولة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة .

ولقد تبنى قطاع الفلاحة إستراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم إنتاج الحليب والحبوب والخضار الطازجة والتمور

---

[1] . المجلس الشعبي الوطني، **التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016**، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، ت.أ. 2015/43/04 نوفمبر 2015،ص 9.

[2]

[3] http://www.elkhabar.com/ar/economie/421504.html.

[4] https://m.facebook.com.php.?story- fbid.

واللحوم بأنواعها في أفاق 2019، وذلك بهدف تقليص عمليات إستيراد المنتجات الغذائية والإتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية، وهو ما يفسر المجهودات المبذولة من قبل الحكومة من خلال توسيع المساحات المسقية التي يتوقع أن ترتفع إلى 2 مليون هكتار بحلول سنة 2019.

وبخصوص التدابير التشريعية تطرق السيد الوزير إلى بعض الإعفاءات الجمركية وكذا إحداث أتاوى على سفن صيد المرجان، وتدابير تهدف إلى تشجيع الفلاحين للتسجيل في نظام التقاعد من أجل الحفاظ على ديمومة النشاط الفلاحي.

وفي سياق الدعم الحكومي أكد أعضاء اللجنة على ضرورة فرض رقابة صارمة على صرف الأموال في هذا الجانب، والحرص على متابعة تنفيذ المشاريع الفلاحية التي تحظى بدعم الدولة، إلى جانب مراجعة سياسة القطاع الطويلة المدى، والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية وتقليص الإستيراد الذي يكلف خزينة الدولة أموالا باهضة.[1]

2- بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في قطاع الزراعي وذلك من خلال ما يلي:[2]

أ- تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي وإستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع؛

ب- ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله، وهذا من شأنه أن يخلف لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره؛

ت- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض؛

ث- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار؛

ج- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه أخيرة؛

ح- العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأاضي المسقية منها وذلك من خلال السدود وخلق إحتياطي ما يكفي وتحديد

---

[1] المجلس الشعبي الوطني ، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] إيمان معوش، نسيمة بورحلة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند ، البويرة ، سنة 2014- 2015،ص ص 55،56.

أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على زيادة الإستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدماتي للزراعة؛

خ- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويأتي هذا من خلال تطور القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ زيادة إنتاجية الأرض الزراعية؛
- ✓ **تبني إستراتيجية واضحة للتصدير**: يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتمور والفلين، وتطور الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية كالبرتقال والليمون والبطاطا؛
- ✓ **نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة:** إن تطور القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية الصغيرة والقائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤدي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي وإستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات؛
- ✓ **دعم القطاع الزراعي:** يحتل هذا القطاع الزراعي مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري وفي التنمية الإقتصادية والإجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العاملة النشطة، وبالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج الزراعي أما الدعم المقدم من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص 80% من مصاريفه لدعم الإستثمار الفلاحي والذي يسمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار منها 210000 مساحة مسقية وهذا يتطلب إستهلاك غلاف مالي قدر بـ 164 مليار دج.

---

[1] كمال روابنية، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007،ص ص 240- 241.

خلاصة:

نظرا لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية، فقد مر القطاع الزراعي بعدة مراحل وصولا إلى مخططات الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو وتوطيد النمو الإقتصادي برنامج الإقتصاد الأخضر، اللذين كانوا بمثابة دعم فعلي لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى إستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتأمين متطلبات السكان.

ورغم كون تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عانى من الكثير من المعيقات التسييرية والتقنية فقد كان هذا المخطط متجددا في كل مرة تراعي فيه النقائص التي تكتشف عند تطبيق المخطط الذي قبله.

وفي الأخير تناولنا بعض الحلول الممكنة التي سوف تؤدي بالقطاع الفلاحي إلى الإزدهار والتنمية الفلاحية.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر 867

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع ومن ثم إبراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع إستثماري، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الإعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهياكل التنظيمية كما إعتمدنا على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة.

وإنطلاق من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR،سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك وذلك من خلال تقسيمنا لهذا التقرير إلى:

1- المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
2- **المبحث الثاني:** القروض الموجهة لتمويل المستثمرات الفلاحية.
3- **المبحث الثالث:** دراسة تطبيقية لقرض التحدي.

المبحث الأول: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

لقد تعددت الهيئات البنكية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي ولكل واحدة منها سياسة خاصة في ذلك، وأهم هذه الهيئات: بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي ورث هذا النشاط من البنك الجزائري سنة 1982.

المطلب الأول: تعريف ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشأته:

تعريفه: هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الإقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى تمويل ، وينصب نشاطها على تنمية القطاع وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الإقتصادية.

نشأته: أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 106/82 بتاريخ 13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الإقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحول سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق" ميند اسان" موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم 54.000.000.000 دج.

في بداية المشوار كان مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري لBNA، وأصبحت اليوم مكونة من 39مديرية و300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيليه البشرية.

ثانيا- المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيمايلي:[6]

أ- مبدأ الإستغلال :

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن إستقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الإقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

[6] معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

ب- مبدأ القرض والمخاطرة:

بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة،وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

ت- مبدأ السيولة:

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

ث- مبدأ الخزينة:

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن،أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

ج- مبدأ الأمن:

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا- دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:[1]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، وهذه النظرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بها مهمتين وهذه الأخيرة تقوم بوظيفتين هما:

1- جمع الودائع.
2- توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير.

نص المادة:"تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض والمساهمة فيمايلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية بتخصيص تمويله لـ :

- المؤسسات المالية.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

- مزارع القطاع الخاص.
- تعاونية الكروم الخمور.
- تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.
- مركز تنظيم الغابات.
- الصيد البحري.
- تعاونية التسويق.
- المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

ثانيا- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيمايلي:[1]

أ- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع؛

ب- القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية؛

ت- التطور الإقتصادي للوسط الفني إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:

- منح القروض بكل أنواعها.
- معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة.
- التعامل مع المؤسسات الأخرى.
- الإلتزام والقيام بالضمانات.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من إستراد وتصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة أطباء وصيادلة.

ومن كل هذا يمكن القول أن البنك يعمل على تنمية القطاع الفلاحي والريفي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر "867".

تقسم المهام في الوكالة:

1- المديرة: مهمته التوجيه، التنشيط، المراقبة، تنسيق نشاطات الفرع، تقسيم العمل بين مختلف المصارف.

السكرتارية(أمانة المديرية): تقوم بتنظيم وظائف المسؤول.

2- مكاتب الواجهة:

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

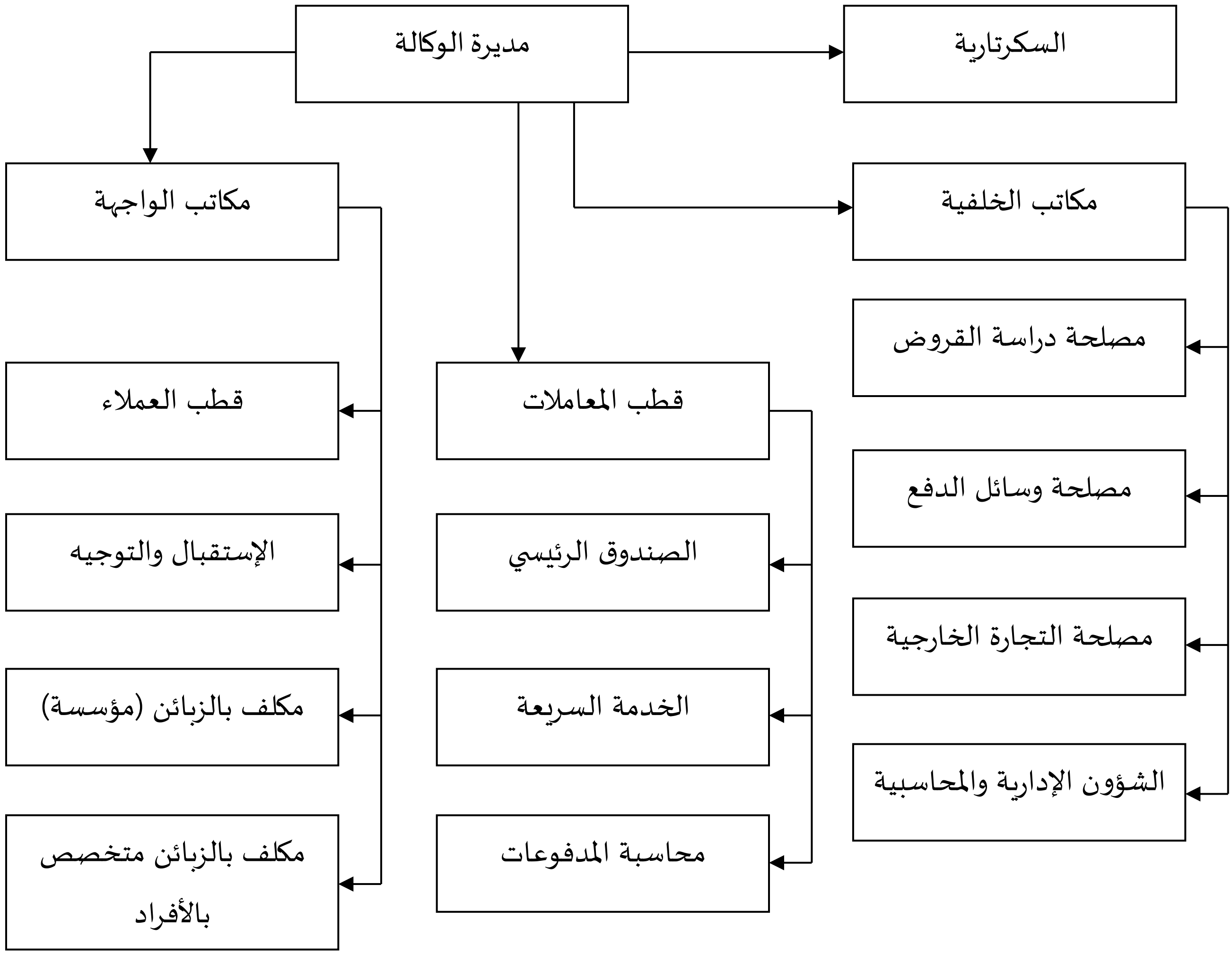
قطب العملاء: يتكون من المشرف، الإستقبال والتوجيه، مكلف بالزبائن(أي مؤسسة تتعامل مع كل العمليات أو زيارة ميدانية)، مكلف بالزبائن متخصص بالأفراد.

قطب المعاملات: يتكون من المشرف عليه، الصندوق الرئيسي، الخدمة السريعة، محاسبة المدفوعات.

3- **مكاتب خلفية:** يتكون من المشرف عليها يقوم بالتوجيه، وظيفة الإئتمان والقرض (دراسة ملفات مصلحة القروض)، وظيفة التحويلات والتعويضات، وظيفة التجارة الخارجية و وظيفة الشؤون الإدارية والمحاسبية.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي لخضر التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (III- 01): الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي لخضر "867"



المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

المبحث الثاني: القروض الموجهة لتمويل المستثمرات الفلاحية.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعين والمعنويين.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض الرفيق.[1]

1- **تعريف قرض الرفيق:** هو قرض دخل حيز التنفيذ في 1 أوت 2008 وهو قرض إستغلالي،مدعم من طرف الدولة 100% مخصص إلى تمويل الفلاحين ،المربين، الخواص منهم، التعاونيات،وحدات الخدمات الفلاحية، مدته سنة واحدة.

2- **مميزات قرض الرفيق:**

- مدته سنة واحدة قابلة لتمديد 6 أشهر في حالة الظروف القاهرة و في حالات نادرة تضاف 6أشهر أخرى؛
- الفائدة 5.5% على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي أن الزبون لا يتحمل معدل الفائدة.

3- **المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض"الرفيق":**

- إقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة،مواد صحية نباتية)؛
- إقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات (كل الأصناف)،وسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية؛
- إقتناء المنتجات الفلاحية بتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات ذات الإستهلاك الواسع؛
- تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية؛
- تحسين نظام السقي(للتجميع والإستعمال المقتصد للمياه)؛
- إقتناء العتاد الفلاحي في إطار قروض البيع بالإيجار للمنتجات المصنعة في الجزائر؛
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب،مع إعادة تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية.

وللإشارة فإن كل مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممددة بـ 6أشهر) يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وإمكانية الإستفادة من قروض جديدة علما بأن الوزارة الوصية قد أخذت على عاتقها مهمة الفوائد المترتبة عن هذا القرض،وكذا الحصول على قرض آخر في حالة تسديد كل مستفيد في أجل قدره سنة كاملة.

4- **مضمون الملف :**

- طلب الحصول على قرض؛
- الحالة الجبائية؛
- فواتير شكلية؛

[1] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالزبائن، مقابلة شخصية 2018/03/20.

- عقد الملكية؛
- بطاقة الفلاح؛
- شهادة عدم الإستفادة من الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي؛
- المخطط الإنتاجي؛
- الميزانية التنبؤية.

5- **الضمانات:** بعض الأحيان يطلب البنك ضمانات متمثلة في :
- ضمانات عينية؛
- رهن العتاد؛
- رهون حيازية؛
- الرهون العقارية.

6- **شروط القرض:** هذا القرض يقوم على شروط خاصة أهمها:
- المبلغ المحدود؛
- الأجل المعطى لتحقيق لا يتجاوز 12 شهر (وهو أجل ثابت في دفتر الشروط)؛
- معدل الفائدة المطبق هو 5.5%.

المطلب الثاني: تقديم ملف طلب قرض"التحدي".[1]

1- **تعريف قرض التحدي:** هو قرض موجه للإستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

2- **الفئات المستهدفة من القرض:**
- الأشخاص الطبيعين أو المعنوين، مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة؛
- المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمتين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا؛
- المؤسسات الإقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي، أو توزيع المنتوجات الفلاحية؛
- المزارع التجريبية والنموذجية.

3- **المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض "التحدي".**

أ- **فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:**

[1] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالزبائن،مقابلة شخصية يوم 2018/03/27 .

- الصرف والتطهير.
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة.
- وضع مصدات الرياح.
- التعديل.
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية.
- فتح الأراضي الفلاحية.
- جلب الطاقة الكهربائية.

ب- عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة.
- إستقطاعات التلال،العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر الآبار.
- إنجاز أحواض لتخزين المياه.
- تجهيز مضخات المياه.
- إنشاء شبكات توزيع المياه.
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف.
- تصليح المضخات الموجهة للإستغلال الفلاحي.

ت- وسائل الإنتاج وإكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية"بذور،نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية ".
- الإنتاج الحيوني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية.
- قلع النباتات التي عمرت طويلا.
- عمليات تطعيم النباتات.
- إقتناء العتاد الفلاحي.
- إقتناء وسائل النقل الخاصة.
- إقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

ث- إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:

- إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع.
- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية.
- بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

المطلب الثالث: محتوى ومميزات قرض التحدي.

أولا- محتوى ملف القرض: (ملحق 1)

- طلب الحصول على قرض؛
- فاتورة شكلية؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
- شهادة الميلاد؛
- شهادة الإقامة؛
- شهادة أداء المستحقات؛
- مستخرج ضريبي؛
- شهادة من صندوق التأمين على الحوادث العمل؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- شهادة تخصص الزبون؛
- شهادة الخبرة الميدانية؛
- عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية؛
- إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- خمس ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول حسابات النتائج.

ثانيا- مميزات قرض التحدي:

1- قيمة قرض التحدي:

- القرض متوسط المدى: من 1000.000دج إلى 100.000.000دج.
- القرض طويل المدى: من 1000.000دج إلى 100.000.000دج.

2- مدة التأجيل:

- القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين.
- القرض طويل المدى : من سنة إلى خمس سنوات.

3- مدة القرض:

- القرض متوسط المدى: من 3 سنوات إلى 7 سنوات.
- القرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة.

4- آجال الإستعمال:

- القرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهر كأقصى حد إبتداءا من إستلام القرض.
- القرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهر كأقصى حد إبتداءا من إستلام القرض.

5- المساهمة الشخصية:

- على الأقل 10% من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار.
- على الأقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتار.

6- نسبة الإمتيازات/ نسبة الفوائد:

أ- القرض متوسط المدى 5.25%: إمتيازات على عاتق الزبون.

- 0% بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى.
- 1% بالنسبة لسنة السادسة والسابعة.

ب- القرض طويل الأجل 5.25% : إمتيازات على عاتق الزبون.

- 0% بالنسبة لسنوات الخمس الأولى.
- 1% بالنسبة لسنة السادسة والسابعة.
- 3% بالنسبة لسنة الثامنة والتاسعة.
- إبتداء من السنة العاشرة إمتيازات غير موجودة.

7- الضمانات والإحتياطات:

- رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والإلتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح؛
- رهن قانوني للمستثمرات المتعلقة بالملكية الخاصة؛
- عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين.

8- إستهلاك الدين:

- متناقص.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقرض التحدي.

تقدم السيد "ج" لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية مرفق بالوثائق المبينة في (الملحق1).

المطلب الأول: تقديم ودراسة الملف.[1]

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه المذكور أعلاه أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ثم يتم إصدار وصل إستلام الملف (الملحق2) ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنة من البنك ومكون على الأقل من المديرة وموظفين من مصالح القروض والزبون لمعاينة مقر المشروع، والإضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه. (الملحق3)

[1] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالزبائن، مقابلة شخصية يوم 2018/04/03.

ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين(مشرف المكاتب الواجهة+ مشرف عن المكاتب الخلفية) وهذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى ثم يعقد إجتماع لجنة القروض لإعداد المحضر والتوقيع عليه ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة وإتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض.

وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون"ج"وسلمه إلى الممول لإقتناء العتاد وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد من أن العتاد موجود ويحرر محضر أخر (الملحق4) وبعد هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض.

المطلب الثاني: تقدم المشروع.

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

السيد "ج" البالغ من العمر 38 سنة والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل إنشاء مستثمرة فلاحية في إطار قرض التحدي.

تكلفة المشروع قدرت بـ : 2680000.00دج.

- نوعية القرض:

قرض طويل المدى ومتوسط المدى في إطار قرض التحدي لدعم المستثمرات الفلاحية.

- **المشروع:** إقتناء معدات فلاحية(جرار، مقطورة، محراث، خزان سعته 3000L).
- **مدة القرض:** متوسط الأجل 7سنوات.
- **فترة السداد:** سنتين.
- **نسبة الفوائد (نسبة الإمتيازات): متوسط المدى**
  نسبة الفوائد لهذا القرض 0% بالنسبة لخمس سنوات الأولى.
  1% بالنسبة لسنة السادسة.
  1% بالنسبة لسنة السابعة.
- الضمانات المقدمة: (الملحق 5)

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة

والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

- ضمانات رهنية: يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند الخبير.
- الموافقة القبلية لتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70% من القروض المقدم في حالة عدم تسديد الدين.

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع (ملحق6)

بعد الدراسة التي قمنا بها لهذ الملف تأتي الدراسة المالية.

أ- الإستثمارات:

الجدول رقم (III- 01): التقدير المالي للمستثمر الفلاحي.

رقم	التعين	الكمية	سعر الوحدة	تكلفة الإستثمارية
01	جرار نوعDI 75 RX 2WD	01	1750.000.00	1750.000.00
02	مقطورة 4 طن جرجرة	01	280.000.00	280.000.00
03	خزان المجلفن 3000L	01	180.000.00	180.000.00
04	جيرو أندنينور	01	230.000.00	230.000.00
05	آلة حصاد	01	160.000.00	160.000.00
06	محراث 2 SOCS	01	80.000.00	80.000.00
			المجموع	2.680.000.00

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

قدرت التكلفة الإستثمارية لهذا المشروع بـ 2.680.000.00دج وهو إستثمار متوسط المدى.

ب- التركيب المالي:

الجدول رقم(III- 02): الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي.

	التكلفة الإستثمارية	المساهمة الشخصية	قرض التحدي
إقتناء جرار ولواحقه	2.680.000.00	53.600.000	2.144.000.00
المجموع	2.680.000.00	53.600.000	2.144.000.00
المعدل		%20	%80

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

المساهمة الشخصية هي المبلغ الذي يساهم به طالب القرض،وتمثل 20 % من التكلفة الاستثمارية.

و 80 % من التكلفة الاستثمارية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل قرض التحدي.

القرض المقدم في إطار التحدي يخص المشاريع متوسطة المدي بـ 2.144.000.00 دج.

الجدول رقم (III-03): طريقة تمويل المشروع.

مبلغ الإستثمار	**2.680.000.00**	
قرض التحدي (طويل المدى)	/	/
قرض التحدي (متوسط المدى)	**2.144.000.00**	**لـ 7 سنوات**
المساهمة الشخصية	**53.600.000**	

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

من خلال كل هذه المعلومات نقول أنه تم تمويل هذا المشروع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق قرض التحدي متوسط المدى وبلغة قيمته بـ 2.144.000.00دج مخصص لإقتناء وسائل متخصصة بالأرض لمدة 7سنوات.

أما بالنسبة للمساهمة الشخصية لطالب القرض فبلغة قيمتها بـ 53.600.000دج .

وفي الأخير قمنا بطرح بعض الأسئلة للمكلف بالزبائن مؤسسات السيد: قيومري أمين بوبكر.

1- ماهي المهام التي تقوم بها أي (المكلف بالزبائن)؟

المهام التي يقوم بها هي:

- القيام بالبحث عن الزبائن المرتقبين (الزبائن الجدد) وجلبهم؛
- فتح الحسابات؛
- إستقبال الزبائن والرفق بهم من خلال توفير كل إحتياجتهم من شيكات، بطاقات دفع أو إئتمان أو توفير؛
- القيام بإعلام الزبائن حول كل ما يتعلق بالحساب من عمليات محاسبية(كشف الحسابات.... إلخ)؛
- الإتصال بالزبائن هاتفيا وبعث الرسائل لهم؛
- إستقبال ملفات القروض المقدمة؛
- القيام بالمعاينة الميدانية للمشاريع المراد تمويلها أو الممول مسبقا؛
- القيام بالتحويلات الداخلية وكذا إستقبال التحولات والشيكات المراد تمريرها عبر المقاصة إلى المصلحة المعنية(مصلحة التحويلات)؛
- متابعة الزبائن في حالة التسديد للفترة الأولى.

2- ما هي القروض الأكثر طلب في الوكالة؟ولماذا؟

القروض الأكثر طلبا هي قرض التحدي وقرض الرفيق وفي القروض الإستثمارية قرض التحدي وفي القروض الإستغلالية قرض الرفيق والأكثر طلبا بالدرجة الأولى قرض التحدي، لأن الفلاحون يميلون للقروض الإستثمارية (من أجل شراء العتاد الفلاحي وخاصة الجرارات) أكثر من الإستغلالية التي تمول لشراء البذور والأسمدة.

3- ما هي مميزات قرض التحدي؟

مميزات قرض التحدي هي:

- ✓ قروض متوسطة المدى وطويلة المدى.
- ✓ مدة التأجيل:
  - ➢ قرض متوسط: من سنة إلى سنتين.
  - ➢ قرض طويل: من سنة إلى 5 سنوات.
- ✓ مدة القرض:
  - ➢ متوسط: من 3 سنوات إلى 7 سنوات.
  - ➢ طويل: من 8 سنوات إلى 15 سنة.
- ✓ آجال الإستعمال:
  - ➢ متوسط: من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد إبتداء من إستلام القرض.
  - ➢ طويل: من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد إبتداء من إستلام القرض.
- ✓ المساهمة الشخصية:
  - ➢ 10% من قيمة المشروع لمساحة ≥ 10 هكتار.
  - ➢ 20% من قيمة المشروع لمساحة ≤ 10 هكتار.
- ✓ نسبة الإمتيازات / نسبة الفائدة:
  - ➢ قرض متوسط: الفائدة 5.25% تكون على عاتق الزبون.
  - ➢ قرض طويل: الفائدة 5.25% إمتيازات على عاتق الزبون.
- ✓ إستهلاك الدين يكون متناقص.

4- ما الفرق بين قرض التحدي وقرض الرفيق؟

الفرق بينهما يكون فيالجدول التالي:

الجدول رقم (III- 4): يبين الفرق بين قرض التحدي وقرض الرفيق.

قرض التحدي	قرض الرفيق
موجه للمشاريع الإستثمارية	موجه للمشاريع الإستغلالية
طويل ومتوسط المدى	قصير المدى
الفائدة 5.25% على عاتق الزبون	الفائدة 5.5% على عاتق الدولة
المدة: من 8 سنوات إلى 15 سنة	من سنة إلى 2سنوات

5- ما هو عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة؟

عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة لا يمكن إحصائها ولكن بالتقريب 15 ملف قروض إستثمارية كلاسيكية (التحدي)، و20 ملف قروض إستغلالية (الرفيق).

6- متى دخل قرض التحدي وقرض الرفيق حيز التنفيذ؟

دخل قرض التحدي حيز التنفيذ في سنة 2013، وقرض الرفيق في 01 أوت 2008.

7- ماهي الشروط الخاصة بقرض الرفيق؟

الشروط الخاصة بقرض الرفيق هي:

- المبلغ المحدود؛
- الأجل المعطى لتحقيق لا يتجاوز 12 شهر (وهو أجل ثابت في دفتر الشروط)؛
- معدل الفائدة المطبق هو 5.5%.

8- ما هي المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض الرفيق؟

المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض"الرفيق":

- ➢ إقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة،مواد صحية نباتية)؛
- ➢ إقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات (كل الأصناف)،وسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية؛
- ➢ إقتناء المنتجات الفلاحية بتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات ذات الإستهلاك الواسع؛
- ➢ تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية؛
- ➢ تحسين نظام السقي(للتجميع والإستعمال المقتصد للمياه)؛
- ➢ إقتناء العتاد الفلاحي في إطار قروض البيع بالإيجار للمنتجات المصنعة في الجزائر؛
- ➢ بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب،مع إعادة تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية.

9- ما هي المخاطر التي يتعرض لها البنك؟

المخاطر التي يتعرض لها البنك هي:

- خطر عدم السداد،
- الصعوبة في التحصيل، وكذا في حجز الممتلكات المرهونة من خلال الإجراءات القانونية؛
- خطر التأمين على الممتلكات.

10- ما هي الإجراءات التي يتخذها البنك في حالة عدم السداد؟

الإجراءات التي يتخذها البنك في حالة عدم السداد هي:

- البعث برسائل إنذار وإعذار وإخطار قبل المتابعة القضائية؛
- التحاور مع الزبائن ومحاولة إقناعهم بطلب إعادة جدولة الديون (شرط أن يكون المشروع ناجحا)؛
- القيام بزيارات ميدانية للوقوف على نجاح المشروع الممول من عدمه؛
- المتابعة القضائية من خلال حجز الممتلكات المرهونة وكذا حجز العتاد الممول.

خلاصة:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية .ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية واتباع معايير و اجراءات تكون فعالة و ناجحة.

الخاتمة

خاتمة :

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الإقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الإستقلال وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة، أول برنامج هو سياسة الإنعاش الإقتصادي وكان برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو مضمون هذه السياسة وكانت أهدافها توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها، وفي ظل إرتفاع عائدات النفط إضطرت الدولة إلى زيادة الدعم لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحين من خلال برنامج دعم النمو الإقتصادي وكان له هذا حيث قدرت إعتمادات تمويل القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري، ومن أجل تحسين أكثر للقطاع الفلاحي كان لابد من تغيير إستراتيجيتها حيث وضعت الدولة الجزائرية برنامج خماسي آخر هو سياسة التجديد الفلاحي والريفي، قصد تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية، وآخر برنامج هو توطيد النمو الإقتصادي (الإقتصاد الأخضر) الذي هو في إطار التنفيذ حيث تبنى إستراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم المنتجات الفلاحية، وتقليص عمليات الإستيراد، والإتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية.

إختبار الفرضيات: التأكيد على صحة الفرضيات.

* **الفرضية الأول:** تكمن أهمية التمويل في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لأن نجاح المسيير في إختيار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة أكيد لنجاح سياسة التمويل المنتهجة.

* **الفرضية الثانية:** يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها: قرض في إطار التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته الطويلة والمتوسطة المدى إضافة إلى قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى.

* **الفرضية الثالثة:** إن عدم تشابه كل من حجم المبالغ المقدمة والأغراض من إستخدامها وفترات تسديدها يؤدي إلى عدم تشابه الضمانات المقدمة لأن تقديم قرض طويل الأجل ليس مثل تقديم قرض قصير الأجل.

* **الفرضية الرابعة:** لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي.

* **الفرضية الخامسة:** قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي، ومن بين هذه البرامج لدينا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج الإنعاش، برنامج دعم النمو، وبرنامج الإقتصاد الأخضر.

النتائج:

- ✓ يتسم قطاع الفلاحة بتركز أغلب الأنشطة الزراعية لدى الفلاحين الريفيين الذين يمارسون هذه الحرفة بهدف سد إحتياجاتهم الضرورية وتأمين رغيف العيش، هؤلاء يمارسون مهنة الفلاحة بأساليب تقليدية مما يستقر عنه محدودية في السلع الزراعية من حيث الكمية والنوعية؛
- ✓ رغم ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية ورأس مال بشري، وثروات نباتية وحيوانية لا يستهان بها الإ أن سوء إستغلالها وضعف الإدارة في تحسين مردوديتها جعل الجزائر تلجأ للخارج دوما لأجل توفير مستلزمات القطاع الفلاحي وترقيته والنهوض به؛
- ✓ السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإكتفاء الغذائي للجزائر على المستوى المحلي تفتقر للإرادة السياسة القوية، فالبرامج التنموية أغلبها عرف تماطل من طرف السلطات المعنية في تطبيق الفعلي والجاد؛
- ✓ يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي؛
- ✓ لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع؛
- ✓ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض؛
- ✓ يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

التوصيات والإقتراحات:

- ✓ إتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الزراعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانيات المتوفرة من أراضي فلاحية ويد عاملة إضافة للغطاء المالي الكثير المخصص لهذا القطاع؛
- ✓ ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية، وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي؛
- ✓ ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات؛
- ✓ وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها بإطمئنان من ناحية الأسعار والإستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة في المدين القصير والمتوسط على الأقل؛

- ✓ صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه...إلخ، وترشيد إستغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها؛
- ✓ المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة، وزيادة نصيب الحبوب منها وإنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى؛
- ✓ تشجيع إستصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات وذلك بشروط ميسرة؛
- ✓ توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير من الناحيتين الكمية والنوعية؛
- ✓ تشجيع إستخدام الأساليب الحديثة، وتشجيع الإنتاج الزراعي على إنتاج القمح، وذلك من خلال منح الفلاحين قروضا بدون فوائد، وإبعاد كل الطفيليين عن العملية؛
- ✓ تشجيع الإستخدام الواسع للتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج؛
- ✓ معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة، والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الإقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي وتحفيزهم، ومعالجة قضايا تكاليف الإنتاج المرتفعة، والإستفادة من المزايا النسبية للمشاريع الزراعية؛
- ✓ تعزيز الإستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة، وتوسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن؛
- ✓ منح إمتيازات وتفضيلات للمستثمرين الراغبين في الإستثمار في القطاع الفلاحي، والعمل على تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغيرات الدولية والسعي لتحقيق الإستقرار فيها لما له من أهمية في خلق الثقة لدى المستثمر وجذب الإستثمارات لهذا القطاع.

آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية.
- أثر مخطط التنمية الأخير (2015- 2019) على الإنتاج الفلاحي.

قائمة المراجع

الكتب:

1- مصطفى رشدي شيحة،**النقود والمصارف و الإئتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

2- علي محمود فارس وآخرون،**أسس الإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.

3- فاتح حركاتي، **الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، 2015.

المذكرات:

1- إيمان معوش ،بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة، سنة 2015/2014.

2- الطيب هاشمي،**تقييم برنامج المخطط الوطني لتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000- 2006 _ نموذج تطبيقي للمخطط بولاية بوسعدة_** مذكرة ماجستير،علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2007/2006.

3- سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2006/2005.

4- هناء شويخي ، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقيمية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013/2012.

5- زكية بوزنق، **إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في ظل القانون رقم 10- 03**، مذكرة ماستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،تخصص قانون العام المعمق، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان، سنة 2015- 2016.

6- فتحي حسين دندن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي،جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، سنة 2015- 2016.

الأوراق البحثية:

1- رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003.

2- كمال روابنية، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007.

المداخلات العلمية:

1- أمال حفناوي، **تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001- 2014** ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح، جامعة سطيف 1، 11و12 مارس 2013.

2- دلال بن سمينة عزيزة بن سمينة، **مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات المؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،يومي 21-22نوفمبر 2006.

3- علي محمود فارس وآخرون،**أسس الإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.

القوانين والمراسيم:

1- القانون رقم 83- 18 ،المؤرخ في 13 أوت 1983، يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 16 أوت 1983.

2- المرسوم التنفيذي رقم 97- 483، المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، الذي يحدد كيفيات منح حق الإمتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الإستصلاحية وأعبائه وشروطه، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 17 ديسمبر 1887.

3- المرسوم التنفيذي رقم 10-326،المؤرخ في 23 سبتمبر 2010،يحدد كيفيات تطبيق حق الإمتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2010.

4- القانون رقم 08- 16، المؤرخ في 03 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008.

5- القانون رقم 10- 03، المؤرخ في 15 أوت 2010، الذي يحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 18 أوت 2010.

6- المنشور رقم 330، المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000.

7- المجلس الشعبي الوطني، **التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016**، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، ت.أ. 2015/43/04 نوفمبر 2015.

المواقع الإلكترونية:

1- http://www.elkhabar.com/ar/economie/421504.html.

2- https://m.facebook.com.php.?story-fbid.

الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

WILAYA DE MOSTAGANEM
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

N° : 436 /**FNDA/2015**

ATTESTATION DE VALIDATION DE PROJET

Je soussigné, Monsieur le Directeur des services agricoles de la wilaya de Mostaganem, atteste que le projet portant sur les actions structurantes ci-après : **Acquisition de matériel agricole- plasticulture: 01 tracteur, charrue 2 socs, fraise rotative, Giron Andaineur,Ramass press, Faucheuse, Citerne 3000L, remorque 4T, Pulverisateur 400L, 10 serres tunnels équipements de pompage et d'irrigation: 01 Moteur 03cyl deutz, 900 ML tube PEBD Ø 80.**

Présenté par Mr propriétaire de la **Concession Ex EAC N° 03 Si Dellal** superficie **18ha18ar96ca** daïra de **Sidi Ali** commune de **Sidi Ali** wilaya de **Mostaganem.**

Est éligible aux conditions telles qu'édictées dans la circulaire interministérielle N°108 du 23/02/2011 relative à la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage et la circulaire ministérielle N°291 du 21/05/2014 relative au financement des exploitations agricoles par la formule du crédit **ETTAHADI/BADR.**

الآمر بالصرف المستخلف
ع. غـالـم

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CREDITS

الملحق (1)

Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- ***Personnes morales :***
  Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
  - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
  - Copie certifiée conforme des statuts,
  - Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives)
  - Registre de commerce,
  - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives)

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :
Pourcentage à définir du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- CMT :
  5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
- CLT :
  5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
  - 3% la 8ème et la 9ème année.
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

الملحق 2

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

................................, le ....

Succursale/Agence Centrale de : ....

Agence de : .... ANNULE ملغى ...... Série : .... /

ANNULE ملغى

ACCUSÉ DE RÉCEPTION

Reçu de : .... (1)

Pour le compte de : .... (2)

Un dossier de crédit : ❑ Exploitation ❑ Investissement

Objet du crédit : ....

Montant du / des crédit (s) demandé (s) : ....

Date limite de communication de la réponse de la Banque : ....

ANNULE ملغى

.... **VISA DE LA BADR** (3)

(1) Préciser l'identité de la personne qui procède au dépôt du dossier.
(2) Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit.
(3) Signature autorisée d'un cadre de la structure réceptionnaire de la demande avec nom, prénom et qualité de l'intéressé, le tout accompagné de l'apposition du cachet humide de la Banque.

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
Société Nationale
Créée par Decret du 13 Mars 1982
Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche
R.C. Alger 001.1640 ب 00

................................, le .... **B.P. D.A.**

A .... Payer : ....

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : ....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : ....

ANNULE ملغى

Souscripteur

....
....
....

Domiciliation

....

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siege : SIDI LAKHDAR 867

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale :

Nature de l'affaire :

Adresse : C.M.T " ETTAHADI bonifé agricol"
SIDI LAKHDAR 27300

Nature et N° du Compte : 867 300 Date d'ouverture : 02/06/2015

DATES

COMPTE RENDU DE VISITE

21/07/2015

En date du 21/07/2015, et suite au dépôt d'un dossier de crédit dans le cadre de ETTAHADI introduit par la relation en l'occurrence Mr.

L : sollicitant nos concours d' un CMT pour l'acquisition d'un tracteur pneumatiqu et son matériel annexe+les serres tunnel agricole, nous avons effectué une visite sur le lieux de son exploitation pour mieux s'enquérir sur les cultures agricoles.

Sur place , à la terre située a Douar Ouled Ahcene à SIX (06) km de la commune de S lakhdar , nous avons constaté ce qui suit : L'exploitation est d'une superficie globale 18ha 18ares 96ca, dont , une parcelle de 10 ha exploitée en céréaluculture,02.50 ha en viticultures,05 ha en maraichages.

Pour l'irrigation notre relation utilise l'eau du oued.

Cette relation pratique aussi l'élevage bovin. Il dispose de (06) Vaches laitières.

Pour le volet garantie, notre relation propose le droit de concession a hypothéqué évalue par l'éxpert foncierd'un montant de DA :47.694.600.00.

Le Chargé de clientèle.

BOUDOUAR Belkacem
Chargé de Clientèle (C)

ST 122

الملحق 4

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
AGENCE DE SIDI LAKHDAR 867

Siège :

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale : Mr CMT ETTAHADI

Nature de l'affaire :

Adresse : DOUAR OULED AHCEN 27350

Nature et N° du Compte : 867. .300. Date d'ouverture : 29/03/2015

DATES

En date du 09/03/2016, nous nous sommes rendus à Douar Ouled Ahecan situé a la commune de Sidi Lakhdar pour effectuée une visite de constat après la réalisation du crédit "ETTAHADI" de notre relation Mr

De visu, nous avons constaté le matériel suivant :

- Un tracteur de marque "SONALIKA" année 2016,châssis n° HZKDU504175S3
- Remorque 4T
- Citerne 3000L.
- GIRO ANDINEUR
- Charrue 2Socs
- Faucheuse.
- 10 serres tunnels galvanise agricole.
- Film plastique + film galvanise+moteur de type 3 CYL DEUTZ +TUBE EN PEBD 80.

Compte rendu de notre visite : On constate que le crédit "ETTAHADI" accordé par nos soins à été réalisé en sa totalité avec tout le matériel demandé.

Volet garanties réalisées :

- L'hypothèque d'une parcelle de terre d'une terre agricole d'une superficie de 23HA 84ARES 73CA expertisée à 47.694.600.00DA.

- Gage matériel roulant (tracteur).

Chargée clientèle

BOUHEDDA Belkacem
Chargé de clientèle

ST 122

الملحق 05

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

N° : .... /18 DU : ....

POSITIONS DES COMPTES AU : ....

COMITE : Agence

EMPRUNTEUR : .... **COTE DE RISQUE :** /

ACTIVITE : ....

A.L.E : SIDI LAKHDAR « 867 » **N° COMPTE :** ....

- Série de Cpte : ....
- Série de Cpte : ....
- Série de Cpte : ....

- Groupe d'affaire :

Sté 1
Sté 2
Sté 3

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDIT		AUTORISATION SOLICITEE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE

GARANTIES DETENUES EN PORTEFEILLE :

-
-
-

GARANTIES PROPOSEES :

-
-

GARANTIES EXIGEES :

-
-
-
-
-
-
-
-
-
-

DECISION / AVIS DU COMITE DE CREDIT

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

DATE : ………………… N° : ………

Organe de décision [1] : A.L.E DE SIDI LAKHDAR   Date du comité : ………………   PV N° : ……/
Structure émettrice [2] : ALE DE SIDI LAKHDAR
Emprunteur : **Nom et Prénom du client**   Activité : ……………   N° de compte : **……………………………**
Agence domiciliataire : **SIDI LAKHDAR « 867 »** GRE de rattachement : **MOSTAGANEM** Cote du Risque Emprunteur : /
Groupe d'appartenance : /

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité « 5 »	Date limite d'utilisation « 6 »	Durée d'amortissement « 6 »	Différé partiel « 7 »	Différé total « 7 »	Taux ou marge « 7 »	Taux commission d'engagement

Garanties bloquantes :

-
-
-
-
-
-

Réserves bloquantes :

-
-
-
-
-
-
-

Garanties non bloquantes :

-
-
-
-

Réserves non bloquantes :

Observations :

Utilisation par chèque ou virement en faveur du fournisseur

Réf : AUT 1

(1) Indiquer le comité ayant pris la décision
(2) Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
(3) Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe
(4) Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour
(5) A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne
(6) A servir pour les crédit de campagne et les crédit d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé
(7) A servir pour les crédit d'investissement

Signature (s) habilitée (s)

الملحق 6

EURL SENOUCI AGRICOLE

VENTE des TRACTEURS ET MATERIELS ET ACCESOIRES AGRICOLE – SONALIKA

RC N° : 13 B 0163095 48/00
Fiscal: 001348259000247
Article : 48259582425
NIS : 001348250001166
Mobil : 0550569789
Adresse / Yellel /Relizane

Yellel le : 09/06/2015

FACTURE PROFORMA N° 234/2015

Client :

Adresse : MOSRAGANEM

N°	DESIGNATION	Qté	Prix unitaire	MONTANT H. T
01	TRACTEUR DI 75 RX 2WD	01	1750.000.00	1750.000.00
02	REMORQUE 4T DJURDJURA	01	280.000.00	280.000.00
03	CITERNE 3000 L GALVANISEE	01	180.000.00	180.000.00
04	GIRO ANDINEUR	01	230.000.00	230.000.00
05	FAUCHEUSE	01	160.000.00	160.000.00
06	CHARRUE A 2 SOCS	01	80.000.00	80.000.00
			TOTAL H .T	2.680.000.00
			T.V.A	455.600.00
			TOTAL T.T.C	3.135.600.00

Arrêter La Présente Facture A La Somme De : **trois million cent trente-cinq mille six cent** dinars & 00 cts

- délai de livraison selon la disponibilité
- garantie 18 mois
- délai de la facture pro-forma 90 jours
- service après-vente assuré

Fournisseur

MOSTAGANEM LE : 10 JUIN 2015

NOM OU RAISON SOCIALE

ADRESSE: DOUAR OULED AHCEN
COMMUNE : SIDI LAKHDAR
MOBILE N°:

MONSIEUR
LE DIRECTEUR

BADR BANK ALE N°867 GRE 27 MOSTAGANEM

OBJET:

DEMANDE D'OCTROI D'UN CREDIT D' INVESTISSEMENT ETTAHADI POUR ACQUISITION

		UN TRACTEUR DE MARQUE SONALIKA DI 75RX 2RM
		CHARRUE A 2SOCS
		GIRON ANDAINEUR
		FAUCHEUSE FAMAG
		CITERNE GALVANISE 3000L
		REMORQUE 4T
10,00	U	SERRE TUNNEL GALVANISE AGRICOLE
15,00	QX	FILM PLASTIQUE
5,00	QX	FIL GALVANISE
1,00	U	MOTEUR DE TYPE 3 CYL DEUTZ
900,00	ML	TUBE EN PEBD Ø 80

MONTANT TOTAL PROJET ETTAHADI EN DA	6370650,00
MONTANT TOTAL DU CREDIT CMT ETTAHADI SOLLICITE EN DA EST	**5096520,00**

MONSIEUR

J AI L'HONNEUR DE SOLLICITER VOTRE HAUTE LA BIEN VEILLANCE DE BIEN VOULOIR PRENDRE EN CONSIDERATION MA DEMANDE QUI CONSISTE SUS CITE EN OBJET

JE METS A VOTRE DISPOSITION COMME GARANTIE AU CREDIT SOLLICITE MON DROIT DE CONCESSION A

HYPOTHEQUER EVALUE PAR L'EXPERT FONCIER D'UN MONTANT DE 47 694 600 ,00 DA

ET QUE LA DUREE DU CREDIT SOLLICITE EST DE 07 ANS ET L'ACITVITE PRINCIPALE DE MON EXPLOITATION EST MARAICHAGE EN INTENSIF ET CEREALICULTURE ET OLEICULTURE ET VITICULTURE

EN ESPERANT UNE SUITE FAVORABLE VEUILLEZ MONSIEUR AGREER MES SINCERES SALUTATIONS LES PLUS DISTINGUEES

[redacted]